نموذج للتنبؤ باحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الاقتصادية فى مصر وفقا لمخرجات التعليم

ايمان محمد أحمد *

مقدمة

ترتبط العلاقة بين الطلب على العمالة من الأنشطة الاقتصادية والسياسية التعليمية ارتباطا وثيقا حيث يعتبر التعليم هو المصدر الأساسى من مصادر الأنتاجية التى من شأنها تعزيز قدرة رأس المال البشرى ، ومن ثم تعزيز مصادر النمو الاقتصادى . لذا فأن الارتقاء بمراحل التعليم المختلفة من خلال وضع استرايتجية تربط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التعليم له أهمية خصوصاً فى ظل التغيرات العالمية المستمرة ، وتزايد الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة فى ظل النمو الهائل للمعارف العلمية من بينها التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال التى توفر إمكانيات غير عادية لتكوين الشبكات والمعلومات التى لا تستطيع الدول النامية أن تتزود بمفردها ، وأيضاً فى ظل التطورات المتسارعة فى مختلف مجالات الانتاج الأمر الذى يؤدى إلى تزايد هذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية . لذا فأن نظاما تعليميا أكثر مرونة يسمح بتعدد المناهج وبناء الجسور بين نظم التعليم المختلفة وبين الحياة العملية ، والمزيد من التدريب يمثل إجابات مناسبة للأسئلة التى يطرحها عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ومثل هذا النظام يتيح حسر نطاق الفشل الدراسى وما يترتب عنه من أضرار هائلة للموارد البشرية واستثمارات التعليم .

أهمية الدراسة:

يمثل عدد الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى الثانوية العامة تقريباً المؤشر الوحيد للالتحـــــاق

* د. ايمان محمد احمد – استاذ اقتصاد –كلية الدراسات المتخصصة– القاهرة – جمهورية مصر العربية.

بالكليات المختلفة فى مصر ، وقد أدى هذا فى ظل المجاميع العالية إلى تفضيل الطلاب الدخول فى القسم الأدبى والابتعاد عن قسمى العلوم والرياضيات اللذين يحتاجا إلى مجاميع عالية وبالتالى بذل مجهود كبير، وأنتشار ظاهرة الدورس الخصوصية التى تبدأ بعض فى الأحوال فى فترة الاجازة الصيفية نظرا للاقبال الكبير عليها مما يكبد الأهالى تكاليف كبيرة ويجبر الطلاب على بدأ الدراسة فى الاجازة الصيفية .

ولاشك أن مثل هذا الأمر يدعم الاتجاه إلى الكليات النظرية التى تشبع سوق العمل بخريجها وأصبح هناك فائض ضخم من خريجى هذه الكليات لا يجد عمل ، وقد أدى ذلك بهم إلى قبول أعمال لا ترتبط بالشهادة التى حصل عليها أو الجلوس فى المنزل انتظاراً لأى فرصة عمل ، وبالتالى تدعيم جذور البطالة فى الاقتصاد ، واهدار استثمار الدولة فى التعليم وارتفاع نسبة الاعالة ، الأمر يؤثر فى أنخفاض فى مستوى الرفاهية للافراد المجتمع وتخلف تكنولوجيا الانتاج ، وضعف قدرة الاقتصاد التنافسية ، وعدم قدرته على ملاحقة ركب التطورات التكنولوجية فى العالم . ومثل هذه السياسة التعليمية يسفر عنها ما يلى :

- تدعيم ظاهرة البطالة فى مصر
- تقلل شأن التعليم حيث أصبحت الشهادة الجامعية ليست الوسيلة للحصول على العمل كما كانت فى الماضى.
- أن أنخفاض عدد الطلاب فى القسم العملى يؤثر على مجالات البحث فى مجالات الأنتاج والتكنولوجيا المختلفة فى وقت تتسارع فيه دول العالم المختلفة لتطوير العلوم الطيعبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ولاشك أن هذا سوف يؤثر على حدوث تدهور فى هذه المجالات فى المستقبل وسوف تكون مصر بشكل كبير دولة مستوردة للتطورات التى تحدث فى هذه العلوم بدلاً من أن تكون دولة مصدرة كما حدث فى بعض الدول النامية مثل بعض دول جنوب شرق آسيا والهند . وأيضاً حدوث تدهور فى مجالات الأنتاج المختلفة والتأثير السلبى على مستوى كفاءة وجودة الأنتاج وتكلفته مما يقلل فرص التصدير ، والتأثير السلبى لمتطلبات التطور التكنولوجى والتمتع بمستويات تنافسية ضعيفة ، وما ثم التأثير السلبى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- حدوث هدر فى الاستثمارات التى تستثمر فى مجال التعليم المختلفة .

لذا فأن هذه الدراسة تهتم بدراسة ماهى أهم الأسس السليمة لربط سياسة التعليم بسوق العمل ، ثم تعرض الدراسة نموذجا للتنبؤ على مخرجات التعليم حسب الأنشطة الاقتصادية وأيضا تقدير الطلب على عرض العمل والطلب عليه حسب تخصصات التعليم ، وهذا ما تتعرض له الدراسة من خلال الاقسام التالية :

القسم الأول : علاقة التعليم العالى والتعليم والتدريب الفنى والمهنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

القسم الثانى : يتعرض لدراسة الوضع الحالى لنظام التعليم فى مصر وتأثيره على السياسة الاستثمارية والاقتصادية ،**القسم الثالث**: نموذج للتنبؤ باحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الاقتصادية فى مصر وفقا لمخرجات التعليم

القسم الأول : علاقة التعليم العالى والتعليم والتدريب الفنى والمهنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية

١-١ العلاقة بين التعليم العالى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

التعليم هو مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأمم . وتكمن أهمية التعليم ليس فقط فى تحقيق الكسب من الوظائف بل فى تأثيره على توزيع الدخل الذى يعتبر أمراً هاماً لأغراض السياسة الاقتصادية لما يمثله توزيع الدخل من أهمية فى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى . كما أن زيادة عدد الملتحقين بالمدارس والمزيد من العدالة فى توزيع الخدمات التعليمية يساهم بشكل واضح فى توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة . وتتمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية لقطاع التعليم ، توفير التعليم الأساسى الذى يزود المواطنون بالمهارات الأساسية فى القراءة والكتابة و المعرفة وزيادة دخله ، ويجب أن يكون التعليم جديرا بتكاليفه. لقد للتعليم الابتدائي تأثير قوي على النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى في شرق آسيا فى الفترة ١٩٦٠-١٩٩٦ . (١)

كما أن توفير التعليم الثانوى يساعد فى بناء القدرات البشرية الضرورية من أجل المزيد من التعليم المتخصص والتدريب فى المجالات المهنية المتعددة للعلم والتكنولوجيا وميادين اخرى. أيضا يعد توفير التعليم العالى فى ميادين علمية مختارة أساس قوى وذلك لاعداد الأفراد ذوى الأهمية لدعم وتحديث الخدمات والصناعات المختلفة فى البلاد على نحو متواصل؛ وكذلك تمكين الدولة من الأندماج فى السعى المستمر للمعرفة.

ومما لاشك فيه أن مؤسسات التعليم العالي ممثلة بالجامعات والمعاهد التقنية والمراكز العلمية والبحثية

التابعة لها تعتبر ذات أهمية كبيرة وريادية في المجتمع ، والذى يعول عليها كثيراً في بناء وتطوير المجتمع والتأثير فيه بقوة في ضوء أتجاهات وتغيرات التطور العلمي والتكنولوجي في العالم المعاصر. وترك التأثيرات العالمية أثرها في التعليم لذا فأن طموح الدولة المتعلقة بالتعليم هو تأمين الوصول إلى أعلى مستويات من التعليم . ففى الدول الصناعية المتقدمة هناك اهتمام بتحقيق مستوى راق ومتقدم من التعليم العالى والتأهيل المهنى والتقنى والتدريب لمواردها البشرية ، لأن هذه القوى لها دور كبير فى بناء الشركات وتطورها . كما يبحث الأفراد عن التعليم لأنهم يعرفون أنهم دون هذا التعليم لا يستطيوا النجاح فى الحياة المعاصرة ، وفيما يتعلق بالمنتج فأنه يبحث عن كفاءة ومهارات رفيعة المستوى تحظى بمستويات عالية من التعليم والتدريب .

ولقد شهد التعليم العالى فى الدول الصناعية تطورات ضخمة كان من أهمها انتشاره الواسع ومرونة القبول فى مؤسساته وتعميق تداخل المجالات التعليمية ، وقد أدت هذه التطورات إلى أشكال تنظيمية مختلفة عن الأشكال التقليدية ، حيث أقامت معاهد ومراكز متداخلة التخصصات ، وتوثيق الصلة مع قطاع الأعمال من خلال المشروعات والمؤسسات البحثية المشتركة والاستشارات ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الأنتاجية الاقتصادية وهو ما أكد على الدول الدور الذى أخذ يلعبه التعليم العالى فى تنمية المجتمعات والحفاظ على ثرواتها وتجديدها .(٢)

ومع تطور التعليم وتنوعه الكبير فى العالم أخذت الدول الصناعية تسعى إلى إعادة هيكلته على نحو أخذت تدمج فيه المعارف العلمية مع المهارات المهنية والتقنية وبدأت منظومات التعليم تعمل على زيادة قدرة الطلاب على تطبيق المعارف العلمية في ضوء التطورات التكنولوجية .

ويؤثر التعليم فى التنمية الاقتصادية من خلال زيادة أجور المتعلمين الناتجة عن زيادة أنتاجيتهم التى تسهم بدورها فى النمو الاقتصادى . وقد ظهرت مؤخرا دراسات تبحث عن الشروط التى يؤثر من خلالها التعليم على النمو الاقتصادى والاجتماعى وترى هذه الدراسات أن الآثار الايجابية للتعليم تعتمد على عدد ومستوى العاملين الذين يلائمون حاجات الاقتصاد والمجتمع .(٣)وترى دراسات أخرى أن التعليم يساهم بحوالى من ١٥-٢٠ ٪ من النمو فى الاقتصاد الوطنى ، وأن التعليم العالي يسهمبربع هذا النمو . ايضا أن حوالى ٢٠-٤٠٪ من النمو فى الدخل القومي يرجع إلى تحسينات في مجالاته وتطبيقاته .(٤) .

وقد قدر الاقتصادى الأمريكى دنيسون فى إحدى دراساته أن الاستثمار فى التعليم قد ساهم بنحو ٢٣٪ فى المتوسط من معدل الزيادة فى الأنتاج القومى الامريكى خلال خمسون عاما (١٩١٠-١٩٦٠) وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمى لليد العاملة ، أما فى كندا فقد كانت نسبة الزيادة ٢٥٪ من معدل النمو الاقتصادى وفى انجلترا وصلت ١٢٪ . (٥)

وقد أجريت دراسة عام ١٩٧٠ لبحث العلاقة بين نسبة طلاب الجامعات المتخصصين فى مختلف المواد والنمو الحقيقى المترتب عليها فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى، وقد وصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين نسبة المتخصصين فى العلوم الهندسية والنمو . (٦) لذا فإن الاستثمارات فى التعليم العالي لابد أن تأتى بثمارها على الناتج المحلى وتوفير الوظائف .(٧) وتعتمد تعزيز امكانية واقعية المناهج الدراسية على إقامة شراكة أوثق مع الصناعة ، فمثلاً تقوم الجامعات فى انجلترا ببناء جسور مع الصناعة من خلال المناهج الدراسية التى تتضمن مكونات تعليمية قائمة على العمل . كما أن لدى معظم الجامعات الكندية حاليا مكاتب اتصال صناعى أو مكاتب لثقل التكنولوجيا وتتمتع هذه الشراكات فى الواقع بقبول واسع النطاق فى الوسط الاكاديمى ، وفى أمريكا يرحبون بتقديم الاستشارات للقطاع الصناعى الخاص .

ونتيجة لما تواجه الصناعة من تغيرات تكنولوجيا سريعة ومنافسة وتحديات قوية تحاول الدول مواجهه هذه التحديات بسياسات تعمل على تطوير منتجاتها وزيادة أنتاجيتها . ولما كانت مراكز الأبحاث والجامعات تمثل موردا هاما للاختراعات والابتكارات فى الصناعة العالمية فأن الصناعة جعلت من الجامعات مراكز للأبداع والابتكار للاستفادة منها .(٨)

وهكذا فإن التعاون بين الصناعة والجامعات يعتبر أمراً أساسياً للتقدم الصناعى والعلمى . ولقد استخدمت الدول الصناعية آليات وإجراءات عديدة لتشجيع نقل التكنولوجيا من الجامعات إلى الشركات الأنتاجية والاستفادة من البحوث والاختراعات فى هذه الشركات ، بهدف تطوير منتجاتها وزيادة قدرتها التنافسية وذلك من خلال إصدار القوأنين المشجعة وتخصيص الميزانيات ومنح التراخيص لبراءات الاختراع وأقامة مشاريع التعاون وغيرها من الأجراءات التى تشجع على التعاون بين الجامعات والمجتمع الأنتاجى . وبذلك شجعت القطاعات الأنتاجية فى مختلف الدول الصناعية على تقوية علاقاتها مع مؤسسات التعليم العالى .(٩)

ففى الولايات المتحدة الأمريكية أخذت الحكومة بتطوير ودعم العلاقة بين الجامعة والقطاع الصناعى من خلال دعم البحوث العلمية المشتركة بين الجامعة وهذا القطاع ، وذلك لزيادة التنمية الاقتصادية وضمان تطبيق الاختراعات والابتكارات من المؤسسات الجامعية فى القطاع الصناعى . وحرصا على تقوية هذه العلاقة فقد تم إصدار عديدة قوانين فيدرالية منها قانون البحوث الوطنية عام ١٩٨٤ ، وقانون نقل التكنولوجيا عام ١٩٩٨ واللذين ينصا على استخدام واستثمار الاختراعات والاكتشافات وتحويلها إلى سلع وخدمات فى السوق . (١٠)

وقد نتج عن هذ التعاون أن الكليات والجامعات الأميركية تلقت مبلغ ٩٥٩ مليون دولار كدخل من الترخيص والاشكال الاخرى من الحقوق التى تتصل ببراءات الاختراع عام ٢٠٠٢.(١١)

وتقوم بعض الشركات الإنتاجية فى الدول الصناعية بدعيم أنظمة التعليم وذلك من خلال المشاركة فى تزويد هذه المنابر العلمية بتجهيزات ، فعلى سبيل المثال فقد قامت شركة ثرى إم وفوستر ويلير أنيرجى بتقديم بعض التجهيزات إلى المدارس الثانوية فى انجلترا لاستخدامها فى زيادة معرفة الطلاب فى التركيب الهندسى والمهنى فى مجال الصناعة التى تعمل بها الشركة وقد ساعدت هذه المبادرة على زيادة وتدعيم العلاقة بين عالم العمل والتعليم .(١٢)

أيضاً لجأت بعض الدول إلى إقامة شركات تتولى مسئولية نقل التكنولوجية من مراكز الابحاث الجامعية إلى الصناعة مثل شركة بحوث SRC فى الولايات المتحدة الامريكية التى أسست عام ١٩٨٢ وخلال خمسة عشر عاما طورت هذه الشركة طرق لتحسين العلاقات بين الباحثين الجامعيين والمنتجين الصناعيين لخلق منتجات جديدة وزيادة الأنتاج والأنتاجية مما ينعكس ايجابيا على زيادة القدرة التنافسية وذلك من خلال الاستفادة البحوث الاكاديمية والتأثير فى توجهات البحوث الجامعية وجعلها أكثر فعالية .(١٣)

لذا فإن إعطاء الأولوية للعلم والتكنولوجيا وتشجيع البحث والتنمية وتأهيل المؤسسات التعليمية والسعى من أجل جودة التعليم التى تطور عملية الابداع وربط الدراسات فوق الجامعية بخطط التنمية ، وأيضاً دعم التفاعل الاكاديمى مع المجتمع وتبادل المعرفة بين المؤسسات الأكاديمية لابد من تحقيقها من أجل تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى وتحقيق أعلى كفاءة فى استثمارات التعليم .

١-٢ تأثير العولمة على التعليم والتنمية

شهد العقد الأخير من هذا القرن ظهور العولمة الاقتصادية وهى ظاهرة تتدرج فيها الاقتصاديات المختلفة لتكون سوقا عالميا موحدة يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للصناعات المتقدمة التى تتمثل أهم أهدافها فى توسيع أسواقها وزيادة نموها من خلال البحث عن فرص جديدة على المستوى العالمى . ومن ناحية أخرى فقد خلقت العولمة بيئة جديدة مليئة بالتحديات بالنسبة للاقتصاديات النامية والاقتصاديات الصاعدة ولصناعات هذه الاقتصاديات التى وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع هذه البيئة الجديدة . ولذلك يصبح من الأهمية بمكأن أن يتعرف المنتجون المحليون فى تلك الدول على هذه الاتجاهات العالمية بمختلف جوأنبها وخصوصا ما يتعلق بقطاع الصناعات التحويلية حتى يتنسى لهم التصدى لها وأنشاء البيئة الاساسية الكفيلة باستمرار تقديهم ونموهم ضمن هذا المناخ الجديد للعولمة .(١٤)

و يتطلب ذلك منظمات مصميمة على أساس نظم قائمة على المهارات ، تتكيف بسرعة مع الظروف الجديدة وتتجاوب مع كون طبيعة ومضمون الوظائف والمهارات المطلوبة اللذين يتغيرأن بوتيرة سريعة للغاية فى ظل العولمة .

وتشكل أيضاً العولمة ضغطاً على التعليم العالي وتجعل الإصلاح عملية ضرورية . فقد أصبحت عالمية المناهج الأكاديمية جزءاً من التقدم المطلوب للخطط الدراسية ولتطوير البرامج . وأخذت برامج الجامعات العالمية وخاصة في مجال إدارة الأعمال تتقدم بسرعة . ومع ازدياد المعرفة العالمية وفعالية طرق الاتصال , فإن الدول التي كانت معزولة بفعل صعوبة الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتصال والقيام بالأعمال إلكترونياً. ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات أصبح هناك مجموعة من الأدوات لاستخدامها في التعليم .

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هى المؤهل الرئيسى للعولمة فهى تروج التدفق الكفوء وفعال التكلفة للمعلومات والمنتجات والافراد ورأس المال عبر الحدود الوطنية والاقليمية . وقد فتحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الباب أمام الاستثمار الاجنبى المباشر الموجه نحو الصادرات فى الخدمات القابلة للتداول . فالتكنواوجيا المستخدمة فى توفير الكثير من الخدمات تتغير بشكل سريع وتقوم الخدمات بدور متزايد وتعزيز القدرة التنافسية .(١٥) وربما تتسبب السهولة الأكبر التى تنتقل بها الوظائف من

موقع إلى اخر فى ارتفاع جيد للناتج العالمى ونمو الأنتاجية وكذا فى تخفيض الأسعار التى يدفعها المستهلكين . (١٦)

ويشكل القطاع المتنامى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية فى الدول المتقدمة والدول النامية ، ففى الفلبين مثلا سجل تطور أنشطة مراكز الاتصالات معدلات نمو عالية جداً .(١٧)

وقد أدى النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الهند إلى المساهمة بحوالى ٢٠٪ من السلع المصدرة وأكثر من ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى للبلاد . وحقق حوالى ٨٠٠٠٠٠ وظيفة ومن المتوقع أن تزيد حتى تصل إلى حوالى ٢مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٠٨ . أما بالنسبة للوظائف في مجال البرمجيات والصناعات ذات الصلة فقد حققت ما يزيد قليلاعن ٥٠٠٠٠٠ وظيفة عام ١٩٩٩ وصلت إلى حوالى ٧٠٠٠٠٠وظيفة في ٢٠٠٤.

أن نجاح الهند فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التجارية قد يعزى أساسا إلى القدرات المحلية لأصحاب المشاريع المحلية . وقد أصبحت الهند هي أكبر الدول للبرمجيات وأصبح هناك اكثر من ١٠٠٠٠٠ من المهنيين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواخر التسعينات و أكثر من ٦٥٠٠٠ المهندسين . وبالاضافةإلى ذلك ، أكثر من ٢٠٠٠٠٠ الهنود العاملين بالخارج. (١٨)لذا فإن اتخاذ تدابير ترمى إلى تعزيز نوعية عرض رأس المال البشرى لأمر أساسى وأن أحد المصادر الأولية للنمو الأنتاجية هو الاستعداد التكنولوجى والابتكار اللذين يتطلبأن بدورهما قوة عاملة متعلمة متطورة وماهرة . وقد أشار المنتدى الاقتصادى العالمى إلى أن من بين العوامل التى تحدد الأنتاجية والقدرة التنافسية التعليم واكتساب المهارات المناسبة ومستوى تدريب اليد العاملة اكثر فاكثر والتشدد على الاقتصاد القائم على المعرفة ونظم العمل العالية الاداء التى تؤكد أهمية رأس المال البشرى وتنظيمه كمصدر لنمو الأنتاجية وللميزة التنافسية. كما تسهم العلاقات الجيدة بين أصحاب العمل والأعمال وآليات الحوار الاجتماعى فى حفز الابتكار فى مكأن العمل . (١٩)

ولا تكمن المشكلة فى حجم الثروة البشرية المتوفرة أو المنتجة فى الدول النامية وأنما فى حسن استخدامها فقد بلغ معدلات الطلاب الأجانب الذين تخرجوا بشهادة دكتوراه فى العلوم الهندسية والعلوم من الولايات المتحدة الأمريكية ومكثوا فيها ٨٧٪ من الصين ٨٢٪ من الهند ٣٩٪ من كوريا

.(٢٠) كما أن نسبة الطلاب الجامعين فى الدول العربية من يدرس منهم داخل هذه الدول أو خارجها بلغت ما يربو على ٨٥٪ من هجرة العقول بين العرب الذين ينالون شهادة الدكتوراه فى الخارج.(٢١)

١-٣ دور التعليم الفنى والمهنى فى التنمية الاقتصادية

يؤكد أهمية نوع السياسات التعليمية التى يتبنأها بلد ما على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وغالبا ما يستشهد بالتعليم الابتدائى والثانوى القوى كجزء من النجاح الاقصادى فى اقتصاديات شرق وجنوب آسيا حيث وضعت عددا من السياسات والبرامج التى تعزيز التعليم والتدريب الفنى والمهنى . فقد استخدمت كوريا وسنغافورة رسوم التدريب للمساعدة على تمويل مدارس وبرامج التدريب المهنى التى تدعمها الحكومة . وفى ماليزيا يجمع مركز بناتج لتنمية المهارات دورس التدريب التى تقدمها الشركات متعددة الجنسية للرقى بمهارات مورديها وتمنح تايلندا تخفيضا فى الضرائب يبلغ ١٥٠٪ لصالح نفقات التدريب . (٢٢)

ويعد الهدف الاساسى للتدريب العمل على تضيق الفجوة بين التعليم ومجالات العمل المطلوب ويحتاج الخريجون مهما كانت درجاتهم العلمية إلى قدر معين من التدريب المستمر لتمكنهم من مواكبه التقدم التكنولوجى الهائل والسريع فى جميع المجالات. (٢٣)

كما أن تدريب وتنمية الموارد البشرية لا يكفيان بذاتها لحل مشاكل العمالة بل ينبغى أن يتسما بالترابط وأن يشكلا جزءاً مكملاً للسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية وسياسات وبرامج سوق العمل الشاملة التى تعزيز النمو الاقتصادى ونمو العمالة .

ويلعب التعليم المهنى دورا هاما فى تعزيز النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول مع فوائد محتملة لكافة شرائح المجتمع المحلى . ويعتمد نوع التعليم وتنمية المهارات التى تتيح الحصول على الوظيفة المتوافرة فى دولة معينة على سلسلة من العوامل مثل الميزات الاقتصادية والاجتماعية (٢٤)

وتتمثل أهمية التعليم الفنى والتدريب المهنى فيا يلى :

- توفير فرص التدريب الجيد الفعال المرتبط باحتياجات سوق العمل ، وبالمستوى الذى تقبله المنشآت واصحاب الاعمال .

- امتصاص المتسربين من التعليم وتحويلهم إلى قوى انتاجية على أسس ثقافية ومهنية .
- الإعداد الجيد والتوجيه السليم لأصحاب المشروعات الصغيرة وتوفير المعونة الفنية المتنوعة المناسبة لهم .
- تزويد الراغبين فى العمل بالأسواق الخارجية بالمهارات والخبرات الذى يمكنه من المنافسة والاستمرار فيها .
- تزويد المشروعات القائمة والجارى اقامتها بما تحتاجه من كوادر فنية ماهرة على علم باحداث تكنولوجيا .(٢٥)

- **القسم الثانى : الوضع الحالى لنظام التعليم فى مصر وتأثيره على السياسة الاستثمارية الاقتصادية**

- أن الثروة الحقيقة المضمونة هى الثروة البشرية لذا لابد من الاهتمام بتنمية وتطوير هذه الثروة لأنها الدرع الواقى والمسئول عن تقدم المجتمعات . وتتمثل أحد أهداف التعليم فى تعزيز قدرة القطاعات العائلية على اكتساب الدخل ومن ثم الحد من الفوارق الدخلية من خلال توفير فرص العمل المختلفة للأفراد المجتمع . وأيضا رفع القدرة الأنتاجية والتنافسية لقطاعات الاقتصاد المختلفة سواء فى السوق المحلى والسوق العالمى . وللتعرف على الوضع الحالى لنظام التعليم فى مصر وتأثيره على السياسة الاقتصادية نعرض فيما يلى أشكال التعليم المختلفة كما يلى

٢-١مؤشر تطور اعداد الطلاب فى مراحل التعليم (الابتدائى – الاعدادى– الثأنوى العام – التعليم الفنى)

- يهتم هذا المؤشر بالتعرف على تطور أعداد الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة ، حيث يبرز مدى أقبال المجتمع واهتمام الدولة بالتعليم . يبين الجدول رقم (١) تطور أعداد الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة خلال الفترة ٩٤/٩٥– ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

جدول رقم (١) تطور أعداد الطلاب فى مراحل التعليم المختلفة خلال الفترة ٩٤/٩٥- ٢٠٠٤/٢٠٠٥

البيان	التعليم الابتدائى	التعليم الإعدادى	التعليم الثانوى العام	التعليم الفنى
٩٤/٩٥	٧,٣	٣,٤	٠,٨	١,٨
٩٥/٩٦	٧,٥	٣,٥	٠,٨	١,٧
٩٦/٩٧	٧,٥	٣,٧	٠,٨	١,٨
٩٧/٩٨	٧,٥	٣,٩	٠,٩	١,٨
٩٨/٩٩	٧,٤	٤,٢	٠,٩	١,٨
٩٩/٢٠٠٠	٧,٢	٤,٣	١	١,٩
٢٠٠٠/٢٠٠١	٧,١	٤,٤	١,١	٢,١
٢٠٠١/٢٠٠٢	٧,١	٤,٤	١,٢	٢,١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٧,٢	٤,٣	١,٢	٢,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٧,٢	٤,١	١,٣	٢,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٨,٦	٢,٩	١,٣	٢,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٤ ، يونيو ٢٠٠٥ .

شكل رقم (١)

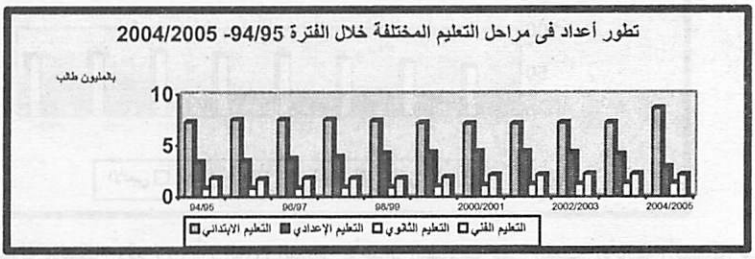

من خلال استعراض بيانات الجدول والشكل رقم (١) يظهر أن أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائى بلغ ٧,٣ طالب عام ٩٤/٩٥، وصل إلى ٨,٦ مليون طالب خلال الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . بينما بلغ اعداد طلاب المرحلة الاعدادية حوالى ٣,٤مليون طالب وصل إلى ٢,٩ مليون طالب عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد بلغ أعداد طلاب مرحلة الثأنوى العام حوالى ٠,٨ مليون طالب عام ٩٤/٩٥ وصل إلى ١,٣ مليون طالب عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. أما أعداد طلاب التعليم الفنى فقد بلغت حوالى ١,٨ مليون طالب عام ٩٤/٩٥ وصلت إلى حوالى ٢,١ مليون طالب عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

٢-٢مؤشر أعداد الطلاب فى الثانوى العام حسب الشعب

يهتم هذا المؤشر بالتعرف على مدى ارتباط التعليم الثأنوى بالتعليم الجامعى وبالتالى احتياجات سوق العمل .

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبى لأعداد الطلاب فى الثانوى العام حسب الشعب خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧

البيان	شعبة علمى علوم	شعبة الرياضيات	شعبة علمى عام	شعبة الادبى	جملة
٢٠٠٠	١٧,٩	٢٠,٣	٣,٥	٥٨,٣	١٠٠
٢٠٠١	١٤,٤	٢٠,٨	١,٧	٦٣,١	١٠٠
٢٠٠٢	١٣,٢	١٨,٥	١,٢	٦٧,١	١٠٠
٢٠٠٣	١٢,٢	١٥,١	١,٦	٧١,١	١٠٠
٢٠٠٤	١٣,١	١٤,٣	٠,٩	٧١,٧	١٠٠
٢٠٠٥	١٠,٨	١٢,١	١,١	٧٦	١٠٠
٢٠٠٦	١٢,٤	١٣,٢	١,٦	٧٢,٨	١٠٠
٢٠٠٧	١٢,١	١٣,٧	٣,١	٧١,١	١٠٠

شكل رقم (٢)

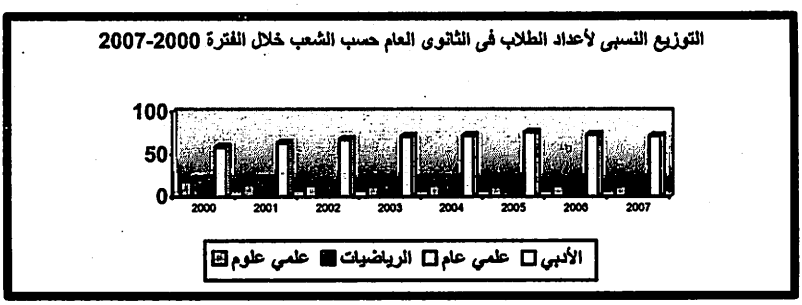

يظهر من الجدول والشكل رقم (٢) أن الوزن النسبى لأعداد الطلاب فى القسم الأدبى أستاثر بأعلى نسبة من أعداد طلاب الثانوية العامة حيث أخذت هذه النسبة فى الزيادة من حوالى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٠حتى وصلت إلى ٧١,١٪ عام ٢٠٠٧ . ويظهر مؤشر أعداد الطلاب الذين حولوا من الشعب العملية المختلفة (علمى علوم – عملى عام – رياضيات) إلى شعبة الأدبى والذى وصل عددهم إلى ٨٨٧٩٠ طالب عام ٢٠٠٧ ، بنسبة ٤٠,٩٪ من اجمالى أعداد الشعب العملية المختلفة المرحلة الثانية . (٢٧) ويعكس ذلك مدى الاختلال فى العملية التعليمية فى مصر والتى تنعكس على زيادة عرض العمل من الكليات النظرية عن الطلب عليها، وما ثم زيادة معدلات البطالة كما سنعرض لاحقا، وبالتالى فى اختلال التوازن بين الطلب والعرض فى سوق العمل واهدار فى استثمارات التعليم .

الكليات النظرية عن الطلب عليها، وما ثم زيادة معدلات البطالة كما سنعرض لاحقا، وبالتالى فى اختلال التوازن بين الطلب والعرض فى سوق العمل واهدار فى استثمارات التعليم .

٢-٣ مؤشر اعداد الطلاب الناجحين فى التعليم الفنى حسب التخصص

بناءً عن ما تم عرضه سابقاً تعتبر سياسة التعليم المهنى أحد السياسات المتاحة لتعزيز قدرة رأس المال البشرى ، كما أنه حل أساسى للحد من الفقر ، ويؤدى التعليم المهنى دوراً هاماً فى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويظهر جدول رقم (٣) أعداد الطلاب الناجحين فى التعليم الفنى حسب التخصص خلال الفترة ٩٥/٩٤ —٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

جدول رقم (٣)

أعداد الطلاب الناجحين فى التعليم الفنى حسب التخصص

خلال الفترة ٩٥/٩٤ —٢٠٠٤/٢٠٠٣

العدد : ألف طالب

البيان	الثانوى التجارى	الثانوى الصناعى	الثانوى الزراعى	جملة
٩٥/٩٤	٤٩,٦٨	٥٠,٣١	٠,٠١	١٠٠
٩٦/٩٥	٥٠,٩٨	٤٩	٠,٠١	١٠٠
٩٧/٩٦	٤٨,٨١	٥١,١٨	٠,٠١	١٠٠
٩٨/٩٧	٤٩,٠٣	٥٠,٩٦	٠,٠١	١٠٠
٩٩/٩٨	٤٩,٨٦	٥٠,١٣	٠,٠١	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٤٧,٦٢	٥٢,٣٧	٠,٠١	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٧,٧٤	٥٢,٢٥	٠,٠١	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥١,٤٥	٤٨,٥٤	٠,٠١	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥٢,٨٩	٤٧,١	٠,٠١	١٠٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٠,٨٦	٤٩,١٣	٠,٠١	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى أعداد مختلفة

إن هناك تقارب فى نسب مساهمة التعليم التجارى ومع التعليم الصناعى فى أعداد طلاب التعليم الفنى، وأن التعليم الزراعى يساهم بنسبة ضئيلة فى إجمالى أعداد طلاب التعليم الفنى خلال نفس

الفترة، ولاشك أنه فى ضوء هدف الدولة فى زيادة الأنتاج يتطلب ذلك زيادة أعداد طلاب التعليم الفنى الصناعى مع رفع كفاءتهم وتنوع مهاراتهم وزيادة عدد فروع هذا النوع من التعليم وبصفة خاصة تلك الفروع التى ترتبط بالتكنولوجيا الحدثية ، لان ذلك يعمل على تدعيم النشاط الأنتاجى من خلال امداده بعمالة متعلمة ومدربة . إلا أنه يؤخذ على التوزيع لأعداد طلاب التعليم الفنى فى مصر زيادة الوزن النسبى لطلاب التعليم التجارى فزيادة أعداد الخريجين من هذا النوع التعليم يعمل على تدعيم البطالة خصوصا أن سوق العمل مكتظ بهذا النوع من التعليم مما يؤدى بهؤلاء الخريجين إلى قبول وظائف ليس لها علاقة بشهادتهم العلمية وهذا يمثل اهدار لاستثمارات التعليم الفنى والمهنى ، كما أنه لا يساهم فى تدعيم وتطوير النشاط الأنتاجى .

٢-٤ مؤشر أعداد خريجى الكليات النظرية والكليات العملية

هناك ضرورية للارتقاء بمستوى التعليم العالى من أجل رفع مستوى التنمية من جهة إلى جانب تخفيض معدلات البطالة فى صفوف خريجى التعليم العالى من جهة اخرى .

جدول رقم (٤)

أعداد خريجى الكليات النظرية والكليات العملية خلال الفترة ٩٤/٩٥- ٢٠٠٤/٢٠٠٥

البيان	الكليات النظرية	الكليات العملية	اجمالى الخريجين	نسبة الكليات النظرية إلى اجمالى الخريجين
٩٤/٩٥	٧٧,٢	٢٢,٥	٩٩,٧	٧٧,٤
٩٥/٩٦	١٠٢,٧	٢٣,٧	١٢٦,٤	٨١,٣
٩٦/٩٧	١١٢	٢٣,٦	١٣٥,٦	٨٢,٦
٩٧/٩٨	١٣٥,٤	٢٧,٥	١٦٢,٩	٨٣,١
٩٨/٩٩	١٩١,٣	٣٢,٨	٢٢٤,١	٨٥,٤
٩٩/٢٠٠٠	٢٠٣,٣	٤٠,١	٢٤٣,٤	٨٣,٥
٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠١,٢	٤٧,٢	٢٤٨,٤	٨١
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٩٥,٤	٥٣,٨	٢٤٩,٢	٧٨,٤
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٩٦,٥	٦٠,٦	٢٥٧,١	٧٦,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٢٠٩,٢	٦٨,٥	٢٧٧,٧	٧٥,٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٤ ، يونيو ٢٠٠٥

شكل رقم (٣)

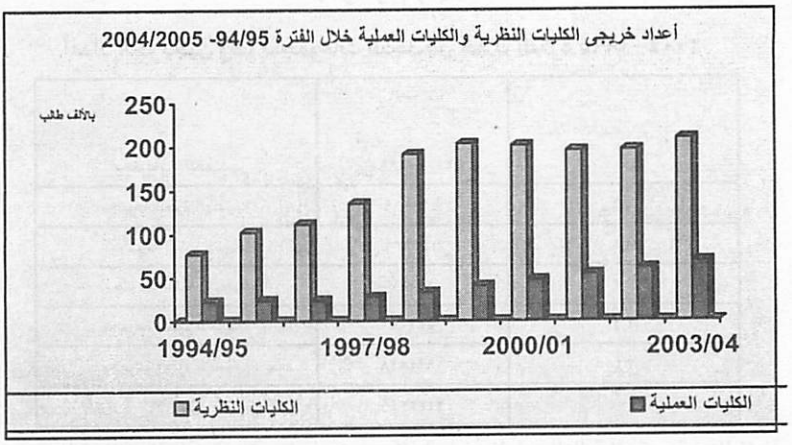

كما يتبين من الجدول والشكل رقم (٣) أن نسبة خريجى الكليات النظرية أستأثر بالأشطر الأعظم فى اجمالى خريجى التعليم العالى ، ولاشك أن زيادة هذه النسبة هى أنعكاس لنظام التعليم الثانوى العام والتى أخذت فيه نسبة شعبة التعليم الادبى فى الزيادة بشكل مبالغ فيه . ومن المؤكد أن هذا سوف ينعكس على اختلال فى سوق العمل وزيادة معدلات البطالة وما ثم ينعكس على اختلال فى سوق العمل وزيادة معدلات البطالة وأنخفاض امداد النشاط الأنتاجى بمتطلباته من العمالة . كما أنه يمثل اهدار للاستثمارات التعليم العالى حيث يتم الاستثمار فى مجالات تؤثر سلبيا على النشاط الأنتاجى وتدعيم البطالة فى الاقتصاد وتضعف من القدرة التنافسية للاقتصاد .

٢-٥ مؤشر أعداد الخريجين وفقا لمجموعات التخصص

يبين الجدول رقم (٥) نسب مساهمة اعداد الخريجين وفقا لمجموعات التخصص ومنه يظهر ، أن مجموعة العلوم الأنسانية أستأثرت بأعلى نسبة لمجموعى الخريجين حسب التخصص حيث ساهمت بحوالى ٨٢٪ ، أما مجموعات العلوم الهندسية والأساسية والزراعية والطبية فقد ساهمت بحوالى ١٨٪ فقط خلال هذه الفترة .وهذا يؤكد ما سبق توضيحه من زيادة أعداد طلاب الثانوية العامة شعبة الادبى والذى انعكس على زيادة الكليات النظرية

جدول رقم (٥)

أعداد الخريجين وفقاً لمجموعات التخصص خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤

مجموعات التخصص	١٩٩٥-٢٠٠٤	نسبة التخصص إلى الاجمالى
مجموعة العلوم الهندسية	١٦٠٠٦٩	٦,٦
مجموعة العلوم الطبية	١٤٣٩٣٦	٥,٩
مجموعة العلوم الزراعية	٨١٠٠٧	٣,٣
مجموعة العلوم الاساسية	٥٣٤٠٩	٢,٢
مجموعة العلوم الأنسانية	١٩٩٤٩٢٨	٨٢
الاجمالى	٢٤٣٣٣٤٩	١٠٠

المصدر: الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء ، خريجو الجامعات والمعاهد العالية الحكومية – الخاصة خلال عام ٢٠٠٤ ، اكتوبر ٢٠٠٥ ، العمود (٢) حسب بمعرفة الباحث .

٦ الإنفاق على التعليم

إن المهم فى سياسات رأس المال البشرى ، هو ليس زيادة المخصصات المالية فى الميزانية العامة بل الأهم هو تعزيز أهمية النواتج التعليمية المرتبطة مع هذه التخصصات . ومن هنا تأتى أهمية التمييز فى الإنفاق ودعم مدخلات العملية التعليمية . ويمكن أن تعمل سياسة الإنفاق الاجتماعى فى التأثير على التعليم والتوزيع من خلال آلتين :**الاولى** ، أن هذا الإنفاق يتضمن تحويلات مباشرة للفقراء ، **الثانية** : أن هذا الإنفاق يحفز الفقراء على استهلاك الخدمات التعليمية وبالتالى يساهم فى تعزيز رأس المال البشرى . لذا فأن أنتشار التعليم خاصة ما بين الفئات الافقر يعتبر عاملا مؤثرا فى تحسين توزيع الدخل . (٢٨)

ويوجد ارتباطا طرديا بين قويا بين نسبة الاتفاق على البحث العلمى ومستويات التقدم العلمى والتكنولوجى للدول وتتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى بعض الدول تتراوح بين ٠,٢٪

٦ الإنفاق على التعليم

إن المهم فى سياسات رأس المال البشرى ، هو ليس زيادة المخصصات المالية فى الميزانية العامة بل الأهم هو تعزيز أهمية النواتج التعليمية المرتبطة مع هذه التخصصات . ومن هنا تأتى أهمية التمييز فى الإنفاق ودعم مدخلات العملية التعليمية . ويمكن أن تعمل سياسة الإنفاق الاجتماعى فى التأثير على التعليم والتوزيع من خلال آلتين :**الاولى** ، أن هذا الإنفاق يتضمن تحويلات مباشرة للفقراء ، **الثأنية** : أن هذا الإنفاق يحفز الفقراء على استهلاك الخدمات التعليمية وبالتالى يساهم فى تعزيز رأس المال البشرى . لذا فأن أنتشار التعليم خاصة ما بين الفئات الافقر يعتبر عاملا مؤثرا فى تحسين توزيع الدخل . (٢٨)

ويوجد ارتباطا طرديا بين قويا بين نسبة الاتفاق على البحث العلمى ومستويات التقدم العلمى والتكنولوجى للدول وتتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى بعض الدول تتراوح بين ٠,٢٪ (الفلبين) و٣,٤٪ السويد وتصل نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى مصر حوالى ١٪ وهو أقل من المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمى فى العالم والذى يصل إلى ١,٦٢٪ . (٢٩) كما أن نفقات البحث والتنمية كنسبة من الناتج المحلى (١٩٩٦-٢٠٠٣) بلغت٢,٢٨٪ فى المتوسط على مستوى العالم، وفى مصر ٠,١٩٪ .(٣٠)

٦-١إنفاق الدولة على التعليم والبحث العلمى

بلغ إنفاق الدولة على التعليم حوالى ٢٤,٩ مليار جنيه عام ٩٧/ ١٩٩٩وصل إلى حوالى ٤٤,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، موزعة بنسب كالتالى : بلغ إنفاق الدولة على التعليم العام حوالى ٥٠٪ عام ١٩٩٨/٩٧ وحوالى ٣٦,٥٪ على التعليم قبل الجامعى ، كما بلغ الإنفاق على التعليم العالى حوالى ١٣,٥٪ خلال نفس العام ، ووصل إنفاق الدولة على التعليم العام حوالى ٥٠٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ، وحوالى ٣٦,١٪ على التعليم قبل الجامعى ، كما بلغ الإنفاق على التعليم العالى حوالى ١٣,٨٪ خلال نفس العام، يظهر مما سبق أن هيكل إنفاق الدولة على مراحل التعليم المختلفة لم يختلف خلال الفترة ١٩٩٨/٩٧ — ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .(٣١)

٦-٢إنفاق القطاع العائلى على التعليم

يؤثر المستوى التعليمي لرئيس الأسرة بشكل فعال على وضع الأسرة من حيث مستوى الفقر ومن استقراء بيأنات بحث الإنفاق والاستهلاك نجد أن اجمالى إنفاق قطاع العائلات على التعليم بمراحله المختلفة بلغ حوالى ٩,٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، موزعة كالتالى: بلغ الإنفاق على التعليم الابتدائى والأساسى حوالى ٤ مليون جنيه ، بنسبة ٤٠,٨٪ من اجمالى إنفاق القطاع العائلى على التعليم، بلغ الإنفاق على التعليم الثأنوى حوالى ٤,١ مليون جنيه بنسبة ٤١,٨٪ ، بينما بلغ الإنفاق على التعليم العالى حوالى ١,٦ مليون جنيه بنسبة ١٦,٣٪ ، وبلغ الإنفاق على التعليم فوق المتوسط حوالى ٠,١ مليون جنيه بنسبة ١٪ من اجمالى إنفاق القطاع العائلى على التعليم عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما بلغت قيمة الدورس الخصوصية حوالى ٦,٥ مليون جنيه موزعة كالتالى : حصل التعليم الثانوى على حوالى ٥٢,٨٪ من اجمالى القطاع العائلى على الدورس الخصوصية ، يليه التعليم الابتدائى والاساسى بنسبة ٤٢,٢٪ ، ثم التعليم الجامعى بنسبة ٤,٨٪ ، وأخيراً التعليم فوق المتوسط بنسبة ٠,٢٪ . وقد حققت نسبة الدورس الخصوصية نسبة حوالى ٢١,٤٪ من اجمالى إنفاق القطاع العائلى على التعليم عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .وفيما يتعلق بتوزيع نسبة الدورس الخصوصية إلى اجمالى الإنفاق على التعليم فى مرحلة من مراحل التعليم كانت كالتالى حققت نسبة الأنقاق على الدورس الخصوصية إلى اجمالى الإنفاق على فى المرحلة الثانوية حوالى ٨٤,٣٪ ، يليها المرحلة الابتدائية والاعدادية بنسبة ٦٧,٩٪ اجمالى الإنفاق على فى المرحلة على التعليم فى هذه المرحلة ، ثم مرحلة التعليم الجامعى بنسبة ٢٣,٩٪ ، واخيرا مرحلة التعليم فوق المتوسط بنسبة ٢٢,١٪ .(٣٢)

القسم الثالث: نموذج للتنبؤ باحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الاقتصادية فى مصر وفقا لمخرجات التعليم

أن علاقة سوق العمل بالسياسة التعليمية ترتبط فيما توفره هذه السياسة من العمالة المطلوبة فى السوق فنجد مثلا أن أنتاج السلع والخدمات كثيفة المعلومات وذات القيمة المضافة العالية تحتاج حوالى ٣٠٪ من القوى البشرية التى تعمل فى مجال البحوث والتطوير . (٣٣) ويمثل العنصر البشرى أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية ، ويعد العنصر البشرى وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهدفها . ويؤدى سوء استخدام هذا العنصر أو سوء توزيعه على أنشطة الإنتاج المختلفة إلى ظهور مشكلة البطالة والتى

والفاعل من الموارد البشرية والتى يعول عليها الكثير عند التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا يمثل ربط خطط البرامج التعليمية باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية كبيرة لعدة أسباب منها تجنب الاقتصاد من الواقع فى مشكلة البطالة ، أمداد أنشطة الأنتاج والخدمات المختلفة بما تحتاجه من قوة عاملة وفقا لنوعية التعليم والتدريب المستهدفة ، استخدام استثمارات التعليم أفضل استخدام ممكن ، تخفيض التكاليف لدى منشآت الأنتاج من خلال امدادها بعمالة متعليمة ومدربة والتى تمثل أحد عوامل زيادة القدرة التنافسية ، ربط خطط التعليم بما وصلت اليه تكنولوجيا الأنتاج العالمية ، لذا فإن توزيع المشتغلين حسب الحالة التعليمية يعد أحد المؤشرات التى توضح مدى توافق خطة التعليم مع ما يحتاجه سوق العمل .ونعرض فيما يلى أهم مؤشر سوق العمل فى مصر :

٣-١أهم خصائص القوة العاملة فى مصر

يمثل استغلال طاقة فئة السكان النشطين اقتصاديا والتراجع فى نسبة المعالين اقتصاديا عائد ديمجرافى، يمكن توظيفه فى معدلات ادخار أعلى واستثمارات اكبر فى البيئة الاساسية المادية وفى رأس المال البشرى من الشباب . ويمكن أن يؤدى الارتفاع فى معدلات الاستثمار بدوره إلى تكثيف رأس المال ونمو الأنتاجية من الناتج لكل عامل وقد استطاعت دول مثل كوريا وسنغافورة وتايلندا الاستفادة من نمو سريع فى الاستثمار والإنتاجية والصحة والتعليم والعمالة ، وتقدر الدراسات أن الاتجاهات الديمجرافية الجيدة تستأثر بما يتراوح بين ربع وثلث نمو الدخل للفرد خلال فترة النمو السريع للقوى العاملة (٣٤)

وقد حقق معدل نمو السكان فى مصر حوالى ٢,١٪ خلال الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٦ ، وحققت قوة العمل خلال نفس الفترة معدل نمو بلغ ٢,٣٪ وقد تركزت قوة العمل فى سن الشباب (١٥- ٢٤) . (٣٥) بذلك شكل مما تقل اعماره عن ٣٠ عاما حوالى ٦٥٪ (٣٦) الأمر الذى يعنى أن الهيكل العمرى للسكان فى مصر حاليا هو هيكل شاب مما شكل ضغط على سوق العمل . كما أن التغير في التكوين العمري للشباب من الفئة العمرية بين الريف والحضر تأثير على زيادة هذا الضغط . لذا يجب استثمار هذه القوى الشابة فى الأنتاج بشكل كفء .

ويبين التوزيع النسبى للمشتغلين (الحاصلين على مؤهلات)حسب آخر مؤهل **أولاً** : على مستوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط أن أعلى نسبة للمشتغلين من حملة المؤهلات المتوسطة التجارية بلغت ٢٤,١٪ عام ٢٠٠٣ إلا أنها أخذت فى التناقص التدريجى حتى وصلت إلى ١٩,٩٪ عام ٢٠٠٦ ، يلى ذلك نسبة المشتغلين الحاصلين على المؤهلات المتوسطة الصناعية والتى أخذت فى التزايد من ١٨,٢٪ إلى ٢٠,٩٪ خلال نفس الفترة . وقد يظهر ذلك تحس ضئيل فى قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة الفنية ، ويعكس مؤشر انخفاض عدد المشتغلين الحاصلين على المؤهلات المتوسطة التجارية سعى الدولة لتخفيض عدد العاملين بالقطاع الحكومى من خلال تقليص أعداد المعينين الجدد ، **ثانيا** : على مستوى التعليم الجامعى حققت الكليات العملية نسبة مشاركة فى سوق العمل بلغت ٧٪ عام ٢٠٠٣ أنخفضت إلى ٦٪ عام ٢٠٠٦ ، أما الكليات النظرية فقد حققت نسبة مشاركة فى سوق العمل بلغت ٢٢,١٪ عام ٢٠٠٣ انخفضت إلى ١٩,٩٪ عام ٢٠٠٦ يتبين مما سبق أن سوق العمل فى الاقتصاد المصرى هو أنعكاس لهيكل تعليمى يستأثر عليه المؤهلات المتوسطة والتعليم العالى ممثلا فى الكليات النظرية ، كما يعكس أن هيكل الأنتاج المصرى لا يتلاءم مع متطلبات السوق العالمى الذى يتطلب مخرجات تعليم ذو مؤهلات تتاسب مع أحدث ما وصلت اليه مستوى تكنولوجيا الأنتاج فى السوق العالمى . (٣٧)

ويمثل هذا الهكيل التعليمى أحد أسباب ضعف مساهمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجموع صادرات التصنيع ، فقد بلغت حصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجموع صادرات التصنيع عام ٢٠٠٤ فى ماليزيا ٥٥,٣٦٪ ، كوريا الجنوبية ٣٢,٧٦٪ ، الهند ٤,٨٨٪ ، مصر ٠,٦٤٪ . (٣٨)

٣-٢ مؤشر معدل البطالة حسب الحالة التعليمية

تعتبر البطالة بصورها المختلفة أحد مظاهر اختلال سوق العمل الذى يعكس حالة من عدم التوازن فى الاقتصاد . والخلل فى سوق العمل يظهر نتيجة لعجز الاقتصاد القومى عن توفير القدر الكافى من فرص العمل لاستيعاب أعداد الراغبين والباحثين عنها فى سوق العمل أو لعدم ملاءمة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل أو لعدم قدرة أجهزة التشغيل فى تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل .

وترجع أهم أسباب مشكلة البطالة فى مصر إلى أسباب هيكلية تعود إلى إختلالات داخلية وخارجية مثلا فى عدم وجود سياسات واضحة للربط بين أنشطة الأنتاج ومخرجات التعليم والتدريب، ايضا عدم تطويع مناهج التعليم لخدمة أنشطة الانتاج وبصفة خاصة الانتاج ذو الخصائص التكنولوجية العالية ، اختلال فى مخرجات التعليم نتج عنه زيادة إعداد خريجى الكليات النظرية والمدارس التجارية والذى يساهم فى زيادة معدلات البطالة . وقد نتج عن ذلك تزايد أعداد المتعطلين من حوالى ١,٦٩٨ مليون فرد عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٢,٤٣٥ مليون عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوى قدره ٦,١٪ خلال نفس الفترة ، وقد انعكست زيادة أعداد المتعطلين فى أرتفاع معدل البطالة من ٨,٩٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٦.(٣٩)

٣-٢-١معدلات البطالة حسب الحالة التعليمية

كما يتبين من الجدول رقم (٦) أن أعلى معدل للبطالة يوجد بين الحاصلين على الثانوية التجارية المتوسطة يليها الحاصلين على الثانوية الصناعية ، ثم الحاصلين على الشهادة الجامعية من الكليات النظرية وما شابها ، وهذا يعكس كما سبق توضيحه قصورا فى سوق العمل المتعلم وايضا عدم الموائمة بين التعليم واحتياجات سوق العمل .

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبى للمتعطلين (حاملى المؤهلات) حسب آخر مؤهل والنوع عام ٢٠٠٥

البيان	ذكور	إناث	جملة
ابتدائى واعدادى وثانوى	٤,٥	٠,٩	٢,٧
ثانوية زراعية	٧,٧	٣,٨	٥,٦
ثانوية تجارية	٢٠,٢	٤١,٧	٣١,٥
ثانوية صناعية	٣١,١	١٧	٢٣,٧
مؤهلات أخرى متوسطة	٠,٨	٣,٨	٢,٣
مؤهلات فوق المتوسطة	٦,٣	٦,٥	٦,٤
مؤهلات عملية	٤,٨	٣,١	٣,٩
مؤهلات نظرية	٢٤,٥	٢٣	٢٣,٧
أعلى من الجامعى	٠,١	٠,١	٠,١
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مستوى وخصائص المتعطلين فى مصر٢٠٠٠-٢٠٠٥ ، ص١١

وبذلك أدت سياسة التعليم المطبقة حاليا فى مصر والتى تميزت بعدم الربط بينها وسياسة تعيين الخريجين والسياسات الاقتصادية الاخرى . اكبر الاثر فى زيادة اعداد خريجى المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والمؤهلات العليا النظرية بما يفوق قدرة الاقتصاد القومى على خلق وظائف لهم مما أنعكس على زيادة معدلات البطالة . وايضا تعكس بطالة الخريجين قصور النظام الاقتصادى على استيعاب قوة العمل المتزايدة من الخريجين سنويا .

٣-٣ نموذج للتنبؤ باحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الاقتصادية فى مصر وفقا لمخرجات التعليم

أن رسم السياسة التعليمية التى تقوم بشكل أساسى للوفاء باحتياجات الأنشطة الاقتصادية ، يعد أمر ضرورى لتحقيق هدفين اولهما : رفع معدل النمو لهذه الأنشطة ، وأيضا تحقيق التطور التكنولوجى ورفع قدرتها التنافسية . ثانيهما : تخفيض نسبة البطالة ، وتحقيق أفضل لاستثمارات التعليم . ويعد استخدام النماذج الرياضية والاحصائية أحد الأدوات الهامة للتنبؤ باحتياجات الأنشطة الاقتصادية من العمالة ، وقد قامت هذه الدراسة بما توافر من بيانات بتقدير نموذج للتنبؤ باحتياجات الطلب على العمالة من الأنشطة الاقتصادية وفقا لمخرجات التعليم ، وأيضا تقدير البطالة لعدد ٣٠ كلية بالاضافة إلى المعاهد الفنية الصناعية والتجارية والتعليم الثانوى التجارى والصناعى خلال الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠١٢

٣-٣-١ نماذج لتقدير حجم الطلب على العمالة

تم تقدير دوال الطلب على العمالة بناء على أسلوب الـ Panel data والذى يعتمد على الدمج بين بيانات القطاع المستعرض Cross Section وبيانات السلاسل الزمنية Time Series حيث شملت الدراسة بيانات عرض العمالة والطلب عليها لعدد ٣٤ مخرج تعليمى ، فى الفترة من ١٩٩٩ — ٢٠٠٥، وبتشغيل هذه البيانات على برنامج Eviews ظهرت اختبارات النموذج المستخدم كما يلى :

اختبار معنوية النموذج المستخدم

ومن نتائج التحليل الإحصائى اتضح أن قيمة F=71.53777 بمستوى معنوية 0.000 مما يدل على معنوية النموذج المستخدم فى التحليل .

اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

اتضح من نتائج التحليل الإحصائى أن قيمة Adjusted R square = 0.95 مما يدل على أن النموذج يفسر حوالى ٩٥٪ من العلاقة ، وهى قدرة تفسيرية عالية . ويبين الجدول رقم (٨) النماذج التى تم التوصل إليها لشكل العلاقة بين العرض والطلب

على العمالة حسب المجوعات التعليمية

اولا :نماذج التنبؤ بالعرض

تم التنبؤ بالعرض عن طرق استخدام سلسلة زمنية للسنوات من ٩١/٩٠ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وتم الاختيار والمفاضلة بين النماذج المختلفة للسلاسل الزمنية ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائى Statgraphic حيث يقوم هذا البرنامج باختيار الإضل النماذج بناءً على مجموع مربعات الأخطاء ، فجاءت نتائج التنبؤ بعرض العمالة حسب المجموعات التعليمية لتى تم اختيارها فى البحث كما يعرض بالجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى .تم حساب متوسط معدل النمو خريجى الكليات النظرية من بيانات هذا الجدول أن هذا المعدل سوف يحقق حوالى ٣,٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ ، وسوف يحقق خريجى كليات رياض الأطفال ، كلية الحاسبات وكلية التجارة أعلى متوسط معدل النمو ، أما كلية السياحة والفنادق فسوف تحقق متوسط معدل نمو سالب لخريجها . أما بالنسبة للكليات العملية فسوف تحقق متوسط معدل نمو خريجها حوالى ٦,٥٪ وقد برزت كليات التمريض ، الهندسة ، الطب البيطرى ، طب الاسنان كأحد أهم الكليات العملية التى سوف تحقق أعلى متوسط معدل نمو لخريجها خلال نفس الفترة . وقد أظهرت المعاهد الفنية التجارية والصناعية متوسط معدل نمو سالب لخريجها خلال نفس الفترة . واخيرا أظهرت النماذج أن متوسط معدل النمو للمدارس الفنية التجارية والصناعية سوف يحقق ٣,١٪ لخريجها خلال نفس الفترة .

جدول رقم (٨)

النماذج التى تم التوصل إليها لشكل العلاقة بين العرض والطلب على العمالة حسب المجوعات التعليمية

رقم	الكلية	شكل النموذج
١	كليات الاداب والدراسات الانسانية	Y= 1061.972547 - 0.02029984271*X
٢	كلية التجارة	Y= 6696.718823 - 0.02819020976*X
٣	كليات الحقوق	Y= 639.5218684 - 0.01462363511*X
٤	كليات التربية	Y= 28805.66284 - 0.5691540172*X
٥	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	Y= 14.77561105 - 0.01929810955*X
٦	كليات الدعوة واصول الدين	Y= 25.86957176 - 0.003133051002*X
٧	كليات اللغات والترجمة	Y= 88.18389409 + 0.05746597377*X
٨	كلية التربية الفنية	Y= 0 + 0*X
٩	كلية التربية الموسيقية	Y= 23.53465469 - 0.1442559046*X
١٠	كلية الآثار	Y = 495.9028692 - 0.7090567576*X
١١	كليات الاقتصاد المنزلى	Y = 6012.22926 - 2.719729528*X
١٢	كليات السياحة والفنادق	Y = -3256.390234 + 4.457510659*X
١٣	كليات التربية النوعية	Y = 121.311441 - 0.000140851437*X
١٤	اعلام	Y = 1.888481902 + 0.0002556614721*X
١٥	كليات رياض الاطفال	Y = 1064.962267 - 0.4333840104*X
١٦	كليات الحاسبات والمعلومات	Y = 469.1694588 - 0.04780500797*X
١٧	كلية الطب البشرى	Y = 234.0856333 + 0.3836297225*X
١٨	كلية الصيدلة	Y = 121.879816 + 0.01211488734*X
١٩	كلية طب الاسنان	Y = 82.19327204 + 0.02279906904*X
٢٠	كلية الهندسة	Y = 6446.071645 + 0.01070025544*X
٢١	كلية الزراعة	Y = 330.5753635 + 0.07094109823*X
٢٢	كلية العلوم	Y = 392.0292993 - 0.009742173537*X
٢٣	كلية الطب البيطرى	Y = 100.7702958 + 0.04607280291*X
٢٤	كلية البترول والتعدين	Y = 69.93940712 + 0.1223780561*X
٢٥	كلية التربية الرياضية والعلاج الطبيعى	Y = 158.3966043 - 0.007871397368*X
٢٦	كلية الفنون الجميلة والتطبيقية	Y = 298.5515285 - 0.04338598748*X
٢٧	كلية العلوم البيئية	Y = 296.6289527 + 3.083348974*X
٢٨	كلية التمريض	Y = 255.8104157 - 0.02651268719*X
٢٩	كليات التكنولوجيا	Y = 1319.031239 - 0.07150038183*X
٣٠	كلية التخطيط العمرانى	Y = 375.9916501 + 7.011128095*X
٣١	المعاهد الفنية التجارية	Y = 4897.091588 + 0.03467131218*X
٣٢	المعاهد الفنية الصناعية	Y = 14856.18463 + 0.3457182345*X
٣٣	ثانوى تجارى	Y = 267.9522158 + 0.001501310918*X
٣٤	ثانوى صناعى	Y = -13669.50273 + 0.114584258*X

حيث Y تمثل الطلب على العمالة ، X تمثل عرض العمالة .

ثانياً :نماذج التنبؤ بالطلب

أمكن استخدام نماذج الطلب فى التنبؤ بالطلب على العمالة والذى يوضحه الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى ، وبحساب متوسط معدل النمو للطلب على العمالة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ ، قد حقق طلب الأنشطة الاقتصادية على المجموعات التعليمية المتضمنة فى الدراسة ٤٪ بالسالب بالنسبة للكليات النظرية وقد جاءت كليات الحقوق والاقتصاد المنزلى كأحد الكليات التى حققت أعلى متوسط معدل نمو فى الطلب عليها خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٢ . أما بالنسبة للكليات العملية فان متوسط معدل نمو الطلب عليها خلال نفس الفترة حقق ٠,٢ بالسالب ، بينما حقق متوسط معدل نمو فى الطلب على خريجى المعاهد الفنية ٥,٥٪ بالسالب خلال نفس الفترة وحوالى ٤,٦٪ بالنسبة للمدارس الفنية التجارية والصناعية .

كما يظهر من النماذج الخاصة بتقدير احتياجات الأنشطة الاقتصادية من الكليات والمعاهد والمدارس أن قطاع الصناعة حقق متوسط معدل نمو فى الطلب على خريجى هذه المجموعات التعليمية حوالى ١,١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٢ ، ويتركز الطلب فى هذا القطاع على كليات الصيدلة ، الطب البيطرى ، والبترول والتعدين ، العلوم الزراعية والبيئية ، وأيضا أن متوسط معدل النمو فى الطلب على المدارس الفنية حقق ٤,٦٪ خلال نفس الفترة .

النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج

تميزت السياسة التعليمية فى مصر بإهدار فى استثمارات التعليم ، حيث يتم التركيز على نوعية التعليم التى تدعم معدلات البطالة ولا تسهم فى تدعيم وزيادة الطاقة التكنولوجية ، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وذلك نتيجة لما يلى :

- حدوث تزايد مستمر فى الوزن النسبى لاعداد الطلاب فى القسم الادبى الذى أستاثر بأعلى نسبة من أعداد طلاب الثانوية العامة وقد أنعكس ذلك على زيادة اعداد خريجى الكليات النظرية وقد نتج عن ذلك زيادة نسبة البطالة فى صفوف الحاصلين على الشهادة الجامعية من الكليات.

- أما بالنسبة للتعليم الفنى فقد زاد الوزن النسبى لطلاب التعليم التجارى من اجمالى التعليم الفنى ، وقد أنعكس ذلك على زيادة نسبة البطالة فى هذا النوع من التعليم ، ايضا حققت نسبة البطالة لطلاب الثانوى الصناعى نسبة عالية ، وقد يرجع ذلك إلى إنخفاض مستوى مهاراتهم لما هو مطلوب فى القطاع الصناعى أو عدم قدرة هذا القطاع على زيادة العمالة فيه لما يعانيه من مشاكل ومعوقات . الأمر الذى يؤدى بطلاب هذا النوع من التعليم إلى قبول وظائف ليس لها علاقة بشهادتهم العلمية وهذا يمثل اهدار لاستثمارات التعليم الفنى والمهنى، كما أنه لا يساهم فى تدعيم وتطوير النشاط الأنتاجى .
- حقق معدل نمو السكان حوالى ٢,١٪ خلال الفترة ١٩٩٨– ٢٠٠٦ وحققت قوة العمل خلال نفس الفترة معدل نمو بلغ ٢,٣٪ وقد تركزت قوة العمل فى سن الشباب (١٥– ٢٤) . بذلك شكلت مما تقل اعماره عن ٣٠ عاما حوالى ٦٥٪ الأمر الذى يعنى أن الهيكل العمرى للسكأن فى مصر حاليا هو هيكل شاب مما شكل ضغط على سوق العمل ويحتاج إلى اقتصاد يستوعبه .
- وصلت نسبة إنفاق مصرعلى البحث العلمى حوالى ١٪ وهو أقل من المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمى فى العالم والذى يصل إلى ١,٦٢٪ . كما أن نفقات البحث والتنمية كنسبة من الناتج المحلى (١٩٩٦–٢٠٠٣) بلغت٢,٢٨٪ فى المتوسط على مستوى العالم ، وفى مصر ٠,١٩٪.
- أما بالنسبة لأهم الأنشطة الاقتصادية التى ساهمت بأعلى نسبة فى الطلب على العمالة فكان قطاع الصناعة التحويلية الذى ساهم بحوالى ٥٠,١٪ . ، أما بالنسبة لباقى الأنشطة فكانت النسب متواضعة ومتقاربة
- وبذلك أنعكس اختلال الهيكل التعليمى على سوق العمل فى الاقتصاد المصرى ، ايضا أنعكست الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها قطاع الأنتاج المصرى على سوق العمل وقد أدى ذلك إلى ضعف مساهمة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجموع صادرات التصنيع فى مصر ٠,٦٤٪ .

وقد تبين من النتائج الخاصة بالتنبؤ بهيكل عرض وطلب العمالة فى مصر خلال الترة ٢٠٠٥–٢٠١٢ حساب متوسط معدل النمو خريجى الكليات النظرية من بيانات هذا الجدول أن هذا المعدل سوف يحقق حوالى ٣,٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢ أما بالنسبة للكليات العملية فسوف تحقق متوسط معدل نمو

خريجها حوالى ٦,٥٪. وقد أظهرت المعاهد الفنية التجارية والصناعية متوسط معدل نمو سالب لخريجها خلال نفس الفترة . واخيرا أظهرت النماذج أن متوسط معدل النمو للمدارس الفنية التجارية والصناعية سوف يحقق ٣,١٪ لخريجها خلال نفس الفترة .

وبحساب متوسط معدل النمو للطلب على العمالة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ ، قد حقق طلب الأنشطة الاقتصادية على المجموعات التعليمية المتضمنة فى الدراسة ٤٪ بالسالب بالنسبة للكليات النظرية. أما بالنسبة للكليات العملية فان متوسط معدل نمو الطلب عليها خلال نفس الفترة حقق ٠,٢ بالسالب ، بينما حقق متوسط معدل نمو فى الطلب على خريجى المعاهد الفنية ٥,٥٪ بالسالب خلال نفس الفترة وحوالى ٤,٦٪ بالنسبة للمدارس الفنية التجارية والصناعية .

كما يظهر من النماذج الخاصة بتقدير احتياجات الأنشطة الاقتصادية من الكليات والمعاهد والمدارس أن قطاع الصناعة حقق متوسط معدل نمو فى الطلب على خريجى هذه المجموعات التعليمية حوالى ١,١٪ خلال الفترة ٢٠٠٨- ٢٠١٢

ثانيا : التوصيات

تتمثل أهم ملامح أى سياسة لربط السياسة التعليمية بسوق العمل فى ضرورة ايجاد تنسيق وتكامل بين سياسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل ، وسياسات الاستثمار والأنتاج ، بما يضمن الربط بين مخرجات النظام التعليمى والتدريس ومتطلبات سوق العمل فى الداخل والخارج وحاجات قطاعات الانتاج ومدى ارتباط هذه القطاعات بما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية . لذا فإن التزامات الدولة إزاء التعليم بوجه عام والتعليم العالى بوجه خاص يجب تأخذ فى الاعتبار ما يلى :

- ضمان الحق فى التعليم وأتاحة فرص الالتحاق بالتعليم العالى أمام اكبر عدد ممكن تبعا لمبدأ الجدارة على أن يكون ذلك فى إطار احتياجات سوق العمل المحلى والدولى . حيث أن تعطل الخريجين هو فى الحقيقة تعطيل لثروة حقيقة لم يستفيد منها المجتمع بشكل ايجابى .

- أيضا ضرورة تعزيز التآزر والشراكة بين عالم العمل والتعليم العالى من خلال السعى المشترك إلى تحديد سياسات التدريب الملائمة والتعاون وتبادل الموارد وتوفير الخبرات والمشاركة فى دراسات

عن السوق وتطور الاحتياجات وتقييم التصورات البديلة والبحث والتطوير بشأن التكنولوجيات الجديدة أو نقل المعارف ودراسة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية .

- ضرورة تطوير قطاعات الأنتاج والخدمات ، واستيعاب التطورات التقنية الحدثية وتطويعها وتطويرها وفقا للظروف ، حيث أن مهما تطورت مخرجات التعليم والتدريب دون وجود قطاعات أنتاجية تستوعب هؤلاء الأفراد فان ذلك يمثل اهدار لاستثمار التعليم ورأس المال البشرى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام .
- يجب أن تتاح مزايا أكبر للطلاب الذين يتمعون ببعض المهارات الأساسية التى تمكنهم من الاندماج فى المجتمع نظرا إلى أنهم مصدر استراتيجى للتنمية . وتشكل الأهمية التى تمحنها نماذج العمل الجديدة مجالا للتنافسية والأنتاجية . كما يجب أن تركز مخرجات التعليم على أنتاج معلومات جديدة نتيجة البحوث والابتكارات والتطوير المجالس المتخصصة :
- تعزيز امكانية واقعية المناهج الدراسية من خلال توثيق العلاقات مع الصناعة .
- يعتبر التعاون بين الصناعة والجامعات أمرا أساسيا للتقدم الصناعى والعلمى ، من خلال الاستفادة من البحوث والاختراعات وايضا من خلال إصدار القوأنين المشجعة وتخصيص الميزأنيات ومنح التراخيص لبراءات الاختراع وأقامة مشاريع التعاون وغيرها من الأجراءات التى تشجع على التعاون بين الجامعات والمجتمع الأنتاجى .
- كما أن استثمار الدولة على التعليم يجب أن يستغل اكبر استغلال ممكن ، والا يؤدى ذلك هدر فى الاستثمارات داخل الدولة واستفادة دول اخرى من هذه الاستثمارات . حيث أننا نشهد اعداد من الطلاب فى العديد من الدول النامية وبصفة خاصة التى تستكمل دراستها العليا فى الدول المتقدمة تندمج فى تلك المجتمعات الاكثر تقدما للحصول على ظروف عمل افضل فى الدول المتقدمة مما يعنى ضياع استثمارات الدول النامية فى الموارد البشرية لصالح الدول المتقدمة .
- دعم أنظمة التعليم من خلال المشاركة الصناعات فى تزويد هذه المنابر العلمية بتجهيزات ، لاستخدامها فى زيادة معرفة الطلاب بالواقع العلمى وايضا لزيادة وتدعيم العلاقة بين عالم العمل والتعليم .

- إقامة شركات تتولى مسئولية نقل التكنولوجية من مراكز الابحاث الجامعية إلى الصناعة على أن تشارك فيها الحكومة وذلك لزيادة القدرة التنافسية فى هذا القطاع والاستفادة من البحوث الاكاديمية والتأثير فى توجهات البحوث الجامعية وجعلها أكثر فعالية وواقعية .
- تدعيم الدخول فى مجالات تكلنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتطلب ذلك الدخول الاستثمار فى التعليم والتدريب الخاص فى هذا المجال للنهوض بالكفاءة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ومن الأهمية بمكأن أن تشتمل أية استراتيجية مخصصة لتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة فعالة على التوفيق بين البيئة المؤسيسة والصناعية والخاصة بتنظيم العمل وبين علاقات صناعية سليمة بغية التأثير فى القدرة التنافسية والنمو والعمالة اللائقة .
- ويمثل التعليم بالنسبة للشباب الخطوة الأولى نحو العمل اللائق وحياة الأنتاج . ولا يعد مستوى التعليم والتدريب بمفردها بل ما يساويه فى الأهمية جودتهما وملاءمتهما ، ويقوم التعليم المهنى بدورا هاما فى تعزيز النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لذ لابد من جعل هذا النوع من التعليم اكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل عن طريق الاتصال مباشر مع الشركاء فى الصناعة وتشجيع إقامة روابط وصلات بين الطلاب والصناعة وأصحاب الأعمال .
- وقد يكون هناك نظام مزدوج يجمع بين التعليم المدرسى والتدريب القائم على العمل والتلميذة المهينة مهما ايضا .
- تنظيم المرسة الثانوية على أساس المدرسة المتكاملة ، واعادة النظر فى التخصصات والمناهج النظرية والعلمية وضرورة تحديث الالات وأساليب العمل التى يتم تعليمها فى المرسة الفنية بحيث تكون قابلة للمقارنة بواقع العمل الفعلى والتطورات التكولوجيا العالمية .(٤٠)
- اصلاح نظام التعليم الثأنوى عن طريق خلق فروع جديدة ، بأن يتضمن خمسة شعب ثلاثة منها (الرياضيات ، العلوم التجريبية ، والتكنولوجيا) ذات طابع علمى ، الشعبتين الاخران (العلوم الأنسانية ، والاقتصاديات والادارة) يسود عليهما طابع العلوم الاجتماعية .على أن يكون هناك تفاعل واستمرارية بين التعليم الثأنوى والتعليم الجامعى وأن تحتل المعلومات العامة مكانا أسياسا من خلال تدريس موضوعات محورية مثل اللغات والعلوم والرياضيات لشعبتى الرياضيات ، العلوم التجريبية ،

- التركيز التدريب المهنى والفنى بالنسبة لشعبة التكنولوجيا التى تمكنهم من الدخول فى الحياة العلمية.(٤١) على أنه يجب أن لا تقل نسبة الشعب الثلاث الاولى عن نسبة ٧٥٪ من المتقدمين فى التعليم الثانوية . وأن تتاح فرصة العمل مباشرة لخريجى شعبة تكنولوجيا وهذا يتطلب استثمارات كبيرة لاعداد معامل وورش يتحمل كل من الحكومة والقطاع الخاص وبعض المؤسسات الدولية تمويل تكاليفها، وأن يتم تشجيع القطاع الخاص من خلال منحه مثلا بعض الحوافز مثل تخفيضات فى الضرائب ، منحه قروض بفائدة مخفضة . كما يمكن أن تستخدم الحكومة الأموال التى تحصل عليها من إقامة شركات نقل التكنولوجية من مراكز الابحاث الجامعية إلى الصناعة فى التمويل ، ايضا يمكن أن يشارك القطاع العائلى بقيمة المبالغ التى يتم دفعها للدورس الخصوصية فى هذه المعامل والورش بحيث يحسب المجموع بقيمة الساعات التى حضرها الطالب فى هذه المعامل والورش . ايضا ضرورة اتقأن الطالب للمهارات العملية من خلال الاحتكال المباشر بمواقع العمل المختلفة. الأمر الذى ينعكس على تخريج عمالة أكثر تأهيلا و تنمية روابط أقوى بين التعليم الثأنوى من ناحية والتدريب المهنى ومؤسسات التدريب المهنى ومؤسسات التعليم العالى من ناحية اخرى وسيساعد ذلك على تنويع منهج التعليم الثأنوى حتى تصبح اكثر ملاءمة للمجتمع .
- إنشاء مراكز الأبحاث التى تساعد فى التعرف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية من المهارات والتخصصات المختلفة . ويعد مرصد التعليم والتدريب والتوظف هو أحد أشكال الشبكة التنسيقية متعددة الأطراف الهادفة إلى تطوير قدرات الدول فى مجال تحليل المعلومات والتنبؤ باحتياجات الدول فى مجالات التعليم والتدريب والتشغيل وذلك من خلال تطوير نظام شامل للمعلومات الخاصة بسوق العمل بحيث يمكن من خلالها توفير بيأنات ومعلومات دقيقة وحديثة عن جانبى العرض والطلب بما يساعد أصحاب الأعمال والأفراد و صأنع القرار فى رسم سياسات ملائمة لنظم التعليم والتدريب والتشغيل . وقد قام مركز دعم واتخاذ القرار مع مؤسسة التدريب الأوروبية وبالمشاركة مع سبعة عشر جهة اخرى بالعمل على أنشاء المرصد المصرى للتعليم والتدريب والتوظف.(٤٢)
- العمل تغيير مفاهيم احتقار المهن والحرف الفنية واعادة تقديس العمل المهنى والحرفى ليس وفقا للشهادات ولكن للخبرات واحترام المهن والحرف من خلال وسائل الأعلام المختلفة.
- اصدار تشريع ملزم للشركات والمؤسسات ورجال الصناعة على المساهمة فى تدريب الطلاب والمدرسين اسوة بما حدث فى اتجلترا باصدارها قانون تبلر عام ١٩٦٤ وكذا المانيا التدريب المهنى رقم ٧٥ لعام ١٩٦٩ . وأنشاء صندوق خاص لتشجيع الاستثمار فى مجال الصناعة والتدريب .(٤٣)

الهوامش

1- Eric A. Hanushek, Ludger Womann "The Role of Education Quality in Economic Growth", World Bank,2007, pp. 23

2- Gregory S. Poole," Higher Education Reform in Japan: International Education Journal,vol 4, No 3, 2003 ,pp 162-163.

٣- عمر بن حمدو الحمود ،" الحلقات المفقودة بين التعليم وفعاليات الانتاج والخدمات والدور الاقتصادى لتعريب العلوم ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الالكسو" ٢٠٠٢، ص ١٦٣ .

4- GLOBAL EMPLOYMENT AGENDA Discussiion Paper, International Labour Office, March 2002 , Geneva, P25.

٥- منظمة العمل العربية ،مكتب العمل العربى " دراسة حول سياسات التدريب فى ضوء التحويلات الاقتصادية " ص ٤٨ .

٦-برنامج الأمم المتحدة الانمائى، " اختبار مستقبلنا نحو بعد اجتماعى جيد", تقرير التمية البشرية , ٢٠٠٥ , ص ٤٣

7- Harry Anthony Patrinos Cris Ridao-Cano Chris Sakellariou, " ESTIMATING THE RETURNS TO EDUCATION: ACCOUNTING FOR HETEROGENEITY IN ABILITY" Policy Research Working Paper 4040, October2006, p.3.

8-Betz Federick, Academic / Government / IndustryResearch Partnership, Journal of Technology Transfer, Vol. 22 (3), pp.9-14.

9- Paul Oik, and Katherine Xin, "Changing the Policy on Gervernment – Industy Cooperative R&D Arrangement : Lessons from the US Effort. IJTM, Special Issues on R&D Management 1997.pp 710-728.

10- Council on Governmental Relation . : Unversity Technology Transfer: Questions and Answers(1993) . www.cogr.edu/qua. Council on Governmental Relation . Areview of Unversity , Industy, Research relationship. www.cogr.edu/univ

11- GLOBAL EMPLOYMENT AGENDA Discussiion Paper, March 2002, International Labourr Offfice,, Geneva.P33.

12- Dillon,P.& Weller, M," Industrial Practice and Curriulum: The Engineering Construction Industry School Liaison Project, Procceeding of the 6th International Conference on Design and Technology Education Research and Curriculum Development , 1993, pp 82-85.

13- Buntte,lynn M., Massari,Gail B.et Lascala,Richard D.,"Transforning Academic Researd Findings Economically Profitable Technologies",Joural of Technology Transfer,Vol. 22(3):1996, pp.16-22.

١٤- اكرام التينر ، " الانعكاسات العالمية لتكنولوجيا المعلومات على أنظم الصناعات التحويلية " ، مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، ٢٠٠١ ، ص ١ .

١٥- منظمة العمل الدولية ، الاجتماع الاقليمى الآسيوى الرابع عشر ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥ .

١٦- المرجع السابق، ص ١٦.

١٧- المرجع السابق ، ص٤٨.

18-Employment Productivity and Poverty, World Employment Retport 2004-05, International Labour Office, pp. 109-110,116

19- World Economic Forum : " The Globl Compentitiveness Report 2005-06 (Basingstoke Palgrave Macmillan Ltd, 2005) , p> xiv.

20- Organisation for Economic Co- operation and Development (OECD) : International Mobility of the Highly Skilled , Policy Bief (Paris), 2002, p 39.

٢١- "تأثير العولمة على التعليم العالى والبحوث فى البلدان العربية" ، السمنار الاقليمى الثانى للبدان العربية ، المغرب ، اليونسكو ، مايو ٢٠٠٧، ص٣.

٢٢- منظمة العمل الدولية ، الاجتماع الاقليمى الآسيوى الرابع عشر ، مرجع سابق ص٥٢ .

٢٣ منظمة العمل العربية ،مكتب العمل العربى " دراسة حول سياسات التدريب فى ضوء التحويلات الاقتصادية " ص ١٠، ٤٨ .

WWW.ymca.org.sg/lif/crest/htm

24- Improving Technical Education and Vocational Training: Strategies for Asia Asian Development Bank, 2004,p.14.

٢٥- نشرة اليونسكو – يونيفوك ، اعداد مختلفة .

لمزيد من التفاصيل انظر ايضا :

المجالس المتخصصة،الكتاب السنوى الاحصائى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، المجلد ٣٠ ، ص ٣٧١ .

-Haldor Byrkjeflot ,"Engineering a Link Between Universities and Vocational Schools? The Divergent Role of Professional Associations and Business Interests in the Formation of Systems for Technical Education in Germany and the USA", Institute for Research on Labor and Employment(University of California, Berkeley),2000, p11.

٢٦- وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للامتحانات ، بيانات غير منشورة .

٢٧- التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، "تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الابعاد " ، يوليو ٢٠٠٢ ، رقم (١٥٥) ، ص ١٩٢- ١٩٣ .

٢٨- مدحت يسف النصر " تقرير مصر فى شأن الدراسة التحليلية لتطبيق استراتيجية تطوير العلوم والتقان فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الالكسو" ٢٠٠٢ ، ص ٢٣١.

٢٩- العلم والتكنولوجيا فى الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، مركز الأبحاث الأحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب لدول الأسلامية (مركز أنقرة) منظمة المؤتمر الاسلامى ص ١١

٣٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٤ ، يونيو ٢٠٠٥ .

٣١- حسبت بمعرفة الباحث، الجهاز المركز للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الانفاق والاستهلاك عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، بيانات غير منشورة .

٣٢- المجالس المتخصصة،الكتاب السنوى الاحصائى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، مرجع سابق ،ص٤١٦.

3٣- D.E.Bloom and J.G Wiliamson : " Demographic Transition and Economic Miracles in Emerging Asia :, World Bank Economic Review , Vol.12, No. 3 Sep. 1998, pp. 419-456.

3٤- Ragui Assaad, Employment and Unemployment Dynamics, Egypt]Labor Market Panel Survey, 2006, Dissemination conference , Population Council West Asia & North Africa, CAPMS, Cairo, October 2006 , p 4.

٣٥- مركز دعم واتخاذ القرار ، المرصد المصرى للتعليم والتوظف ديسمبر ٢٠٠٦ ص٧

٣٦- راوية محوض البطراوى ، " دور مسوح القوى العاملة فى مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل ، ورقة مصر فى اللجنة الفرعية للاحصاءات السكانية ، الاجتماع العاشر ، الجامعة العربية ، ٢٠٠٧ ص ١٧

٣٧- العلم والتكنولوجيا فى الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، مركز الأبحاث الأحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب لدول الأسلامية (مركز أنقرة) منظمة المؤتمر الاسلامى، ص١٤ .

http:www.sesrtcic.org

٣٨- راوية محوض البطراوى ، " دور مسوح القوى العاملة فى مواءمة مخرجات التعليم لسوق العمل ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٣٩- منتدى العالم الثالث " التعليم فى مصر الواقع والمستقبل ٢٠٢٠ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ص ٢١١ .

٤٠- عبد الجليل عكارى مستقبليات ، تقييم إنجازات الطلبة الاصلاح التعليمى التونسى من الكم إلى الكيف والحاجة إلى المراقبة والتقدير ، مجلة فصلية للتربية المقارنة ، مكتب التربية الدولى – جنيف ، المجلد ٣٥ ، العدد ١ مارس ٢٠٠٥ ، ص٧٩-٨٠.

٤١- مركز دعم واتخاذ القرار ، المرصد المصرى للتعليم والتوظف ، مرجع سابق ، ص٤ .

٤٢- عصام توفيق ، اميمة منير ، " أزمة بطالة المتعلمين فى مصر وسبل مواجهتها فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة " دراسة وصفية تحليلية " المؤتمر السنوى السابع " ادارة الازمة التعليمية فى مصر كلية التجارة جامعة عين شمس اكتوبر ٢٠٠٢، ص٢٠ .

ملحق إحصائى

جدول رقم (١)

التنبؤ بالعزوف من العمالة فى الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

السنوات / م (٠) الكلية	النموذج المستخدم	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
١	Random Walk	٤٩٣٨٩	٥١٤٥١	٥٣٥١٩	٥٥٥٨٤	٥٧٦٤٩
٢	ARIMA(2,1,2)	٧٣٣٨١	٧٧٣٧١	٨١٠٣٢	٨٤٧٠٥	٨٨١٧٣
٣	Random Walk	٣٠٥٦٠	٣١٥١٩	٣٢٤٧٨	٣٣٤٣٧	٣٤٣٩٦
٤	ARIMA(1,1,2)	٥٠٣٧٣	٥٢٣١٥	٥٤٣٥٥	٥٦٤٣١	٥٨٥١٩
٥	Random Walk	٨٣٨	٨٧٣	٩٠٩	٩٤٤	٩٨٠
٦	Linear trend	٤٢٥٣	٤٣٨٧	٤٥٢١	٤٦٥٥	٤٧٨٩
٧	Random Walk	٨٩٣	٩٢١	٩٤٩	٩٧٧	١٠٠٥
٨	Random Walk	٢٨٧	٢٩٠	٢٩٣	٢٩٦	٣٠٠
٩	ARIMA(0,0,1)	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦
١٠	Linear trend	٨٠٢	٨٣٥	٨٦٨	٩٠٢	٩٣٥
١١	Random Walk	١٢٢٨	١٢٨٠	١٣٣٣	١٣٨٥	١٤٣٨
١٢	ARIMA(0,2,2)	٢٤١٥	٢٣٧٥	٢٣٢٠	٢٢٥١	٢١٦٨
١٣	ARIMA(0,1,1)	٤٩٢٩	٤٩٢٩	٤٩٢٩	٤٩٢٩	٤٩٢٩
١٤	Random Walk	١١٢٠	١١٦٩	١٢١٩	١٢٦٨	١٣١٨
١٥	Random Walk	٩٤٢	٩٩٨	١٠٥٣	١١٠٩	١١٦٤
١٦	Random Walk	١٨٦٦	١٩٧٦	٢٠٨٦	٢١٩٦	٢٣٠٦
١٧	ARIMA(0,1,2)	٧٩٣٨	٧٩٣٨	٧٩٣٨	٧٩٣٨	٧٩٣٨
١٨	Random walk	١٠٥٩٥	١١١٥٠	١١٧٠٦	١٢٣٦١	١٢٨١٧
١٩	ARIMA(2,2,1)	٢٣٨٥	٢٤٤٧	٢٥٠٩	٢٨٠٦	٢٩٣٠
٢٠	exp. Smoothing	٢٤٦٤٤	٢٦٥٢١	٢٨٣٩٨	٣٠٢٧٥	٣٢١٥٣
٢١	Random Walk	٥٢٢٠	٥١٨٣	٥١٤٦	٥١٠٩	٥٠٧٣
٢٢	ARIMA(0,2,2)	١٤٠٠٥	١٥٦٤٢	١٧٣٩٧	١٩٢٧٠	٢١٢٦٠
٢٣	exp. Smoothing	٣٨٣٥	٤١١٤	٤٣٩٤	٤٦٧٣	٤٩٥٣
٢٤	Random Walk	٤١٤	٤٣٤	٤٥٥	٤٧٥	٤٩٦
٢٥	Random Walk	٥٩٠٤	٥٨٤٥	٦٠٨٦	٦٣٢٨	٦٥٦٩
٢٦	Random walk	٢٥٠٥	٢٥٩٥	٢٦٨٦	٢٧٧٦	٢٨٦٧
٢٧	ARIMA(0,1,1)	٦٣	٦٥	٦٨	٧٠	٧٢
٢٨	Random walk	٢٧٥٤	٢٨٧٩	٣٠٠٤	٣١٢٨	٣٢٥٣
٢٩	exp. Smoothing	٧٥٦٣	٨٣٧٥	٩١٨٦	٩٩٩٨	١٠٨١٠
٣٠	exp. Smoothing	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨
٣١	Random walk	٤٩٢٧١	٤٨٣٤٣	٤٧٤١٤	٤٦٤٨٥	٤٥٥٥٦
٣٢	Random walk	١٥٨٩٢	١٤٣١٦	١٢٧٤١	١١١٦٥	٩٥٩٠
٣٣	Random walk	٢٦٤٠٥٩	٢٧٢٨٧٢	٢٨١٦٨٥	٢٩٠٤٩٨	٢٩٩٣١٢
٣٤	Linear trend	٣١٧٤٠٧	٣٢٧٢١٨	٣٣٧٠٨٩	٣٤٦٩٢٩	٣٥٦٧٧٠

(٠) تم ترقيم الكليات وفقاً للجدول رقم (٨) وذلك فى جميع الجداول بالبحث

جدول رقم (٢)

تقدير الفجوة بين الطلب والعرض على العمالة حسب مجموعات التخصص التعليمية

السنوات رقم(٥) الكلية	٢٠٠٨			٢٠٠٩		
	العرض	الطلب	الفجوة	العرض	الطلب	الفجوة
١	٤٩٣٨٩	٥٩	٤٩٣٣٠	٥١٤٥٤	١٧	٥١٤٣٧
٢	٧٣٣٨٦	٤٦٢٨	٦٨٧٥٨	٧٧٣٧١	٤٥١٦	٧٢٨٥٥
٣	٣٠٥٦٠	١٩٣	٣٠٣٦٧	٣١٥١٨,٧	١٧٩	٣١٣٤٠
٤	٥٠٣٧٣	١٣٦	٥٠٢٣٧	٥٢٣١٥	٠	٥٢٣١٥
٥	٨٣٨	٠	٨٣٨	٨٧٣	٠	٨٧٣
٦	٤٦٥٣	١٣	٤٦٤٠	٤٣٨٧	١٢	٤٣٧٥
٧	٨٩٣	١٤٠	٧٥٣	٩٢١	١٤١	٧٨٠
٨	٢٨٧	٠	٢٨٧	٢٨٩,٨٥٧	٠	٢٩٠
٩	١٠٦	٨	٩٨	١٠٥,٩٣٨	٨	٩٨
١٠	٨٠٢	٠	٨٠٢	٨٣٥,١٤٦	٠	٨٣٥
١١	١٢٢٨	٢٦٧٢	١٤٤٤-	١٢٨٠	٢٥٣١	١٢٥١-
١٢	٢٤١٥	٧٥٠٨	٥٠٩٣-	٢٣٧٥	٧٣٣٠	٤٩٥٥-
١٣	٤٩٢٩	١٢١	٤٨٠٨	٤٩٢٩	١٢١	٤٨٠٨
١٤	١١١٠	٢	١١١٨	١١٦٩	٢	١١٦٧
١٥	٩٤٢	٦٥٧	٢٨٥	٩٩٨	٦٣٢	٣٦٦
١٦	١٨٦٦	٣٨٠	١٤٨٦	١٩٧٦,١٤	٣٧٥	١٩٠١
١٧	٧٩٣٨	٣٢٧٩	٤٦٥٩	٧٩٣٨	٣٢٧٩	٤٦٥٩
١٨	١٠٥٩٥	٢٥٠	١٠٣٤٥	١١١٥٠	٢٥٧	١٠٨٩٣
١٩	٢٣٨٥	١٣٧	٢٢٤٨	٢٤٤٧	١٣٨	٢٣٠٩
٢٠	٢٤٦٤٤	٦٧١٠	١٧٩٣٤	٢٦٥٢١	٦٧٣٠	١٩٧٩١
٢١	٥٢٢٠	٧٠١	٤٥١٩	٥١٨٣	٦٩٨	٤٤٨٥
٢٢	١٤٠٠٥	٢٥٦	١٣٧٤٩	١٥٦٤٢,٤	٢٤٠	١٥٤٠٣
٢٣	٣٨٣٥	٢٧٧	٣٥٥٨	٤١١٤	٢٩٠	٣٨٢٤
٢٤	٤١٤	١٢١	٢٩٣	٤٣٤	١٢٣	٣١١
٢٥	٥٦٠٤	١١٤	٥٤٩٠	٥٨٤٥,١٤	١١٢	٥٧٣٣
٢٦	٢٥٠٥	١٩٠	٢٣١٥	٢٥٩٥	١٨٦	٢٤٠٩
٢٧	٦٣	٤٩١	٤٢٨-	٦٥,٢٧١٣	٤٩٨	٤٣٣-
٢٨	٢٧٠٤	١٨٣	٢٥٧١	٢٨٧٨,٨٦	١٧٩	٢٩٩٩
٢٩	٧٥٦٣	٧٧٨	٦٧٨٥	٠٨٣٧٥	٧٢٠	٧٦٥٥
٣٠	١٠٨	١١٣٣	١٠٢٥-	١٠٨	١١٣٣	١٠٢٥-
٣١	٤٩٢٧١	٦٦٠٥	٤٢٦٦٦	٤٨٣٤٣	٦٥٧٣	٤١٧٧٠
٣٢	١٥٨٩٢	٢٠٣٥٠	٤٤٥٨-	١٤٣١٦	١٩٨٠٥	٥٤٨٩-
٣٣	٢٦٤٠٥٩	٦٦٤	٢٦٣٣٩٥	٢٧٢٨٧٢	٦٧٨	٢٧٢١٩٤
٣٤	٣١٧٤٠٧	٢٢٧٠٠	٢٩٤٧٠٧	٣١٧٢٤٨	٢٢٨٢٨	٣٠٣٤٢٠

ملاحظة : الأرقام السالبة تدل على أن العرض أقل من الطلب

تابع جدول رقم (٢)

يوضح المقارنة بين العرض والطلب وحجم الفجوة (العرض – الطلب)

السنوات / رقم(*) الكلية	٢٠١٠			٢٠١١		
	العرض	الطلب	الفجوة	العرض	الطلب	الفجوة
١	٥٣٥١٩	٠	٥٣٥١٩	٥٥٥٨٤	٠	٥٥٥٨٤
٢	٨١٠٣٢	٤٤١٢	٧٦٦٢٠	٨٤٧٠٥	٤٣٠٩	٨٠٣٩٦
٣	٣٢٤٧٧,٦	١١٥	٣٢٣١٣	٣٣٤٢٧	١٥١	٣٣٢٨٦
٤	٥٤٣٥٥	٠	٥٤٣٥٥	٥٦٤٣١	٠	٥٦٤٣١
٥	٩٠٩	٠	٩٠٩	٩٤٤	٠	٩٤٤
٦	٤٥٢١	١٢	٤٥٠٩	٤٦٥٥	١١	٤٦٤٤
٧	٩٤٩	١٤٣	٨٠٦	٩٧٧	١٤٤	٨٣٣
٨	٢٩٣,٠٧١	٠	٢٩٣	٢٩٦	٠	٢٩٦
٩	١٠٥,٩٣٨	٨	٩٨	١٠٦	٨	٩٨
١٠	٨٦٨,٤١٤	٠	٨٦٨	٩٠٢	٠	٩٠٢
١١	١٣٣٣	٢٣٨٧	-١٠٥٤	١٣٨٥	٢٢٤٥	-٨٦٠
١٢	٢٣٢٠	٧٠٨٥	-٤٧٦٥	٢٢٥١	٦٧٧٧	-٤٥٢٦
١٣	٤٩٢٩	١٢١	٤٨٠٨	٤٩٢٩	١٢١	٤٨٠٨
١٤	١٢١٩	٢	١٢١٧	١٢٦٨	٢	١٢٦٦
١٥	١٠٥٣	٦٠٩	٤٤٤	١١٠٩	٥٨٤	٥٢٥
١٦	٢٠٨٥,٩٣	٣٦٩	١٧١٦	٢١٩٦	٣٦٤	١٨٣٢
١٧	٧٩٣٨	٣٢٧٩	٤٦٠٩	٧٩٣٨	٣٢٧٩	٤٦٠٩
١٨	١١٧٠٦	٢٦٤	١١٤٤٢	١٢٢٦١	١٧٠	١١٩٩١
١٩	٢٥٥٩	١٤١	٢٤١٨	٢٨٠٦	١٤٦	٢٦٦٠
٢٠	٢٨٣٩٨	٦٧٥٠	٢١١٤٨	٣٠١٧٥	٦٧٧٠	٢٣٠٥٥
٢١	٥١٤٦	٩٩١	٤٤٠٠	٥١٠٩	٦٩٣	٤٤١٦
٢٢	١٧٣٩٧,٤	٢٢٣	١٧١٧٥	١٩٢٧٠	٢٠٤	١٩٠٦٦
٢٣	٤٣٩٤	٣٠٣	٤٠٩١	٤١٧٣	٣١٦	٤٣٥٧
٢٤	٤٥٥	١٢٩	٣٢٩	٤٧٥	١٢٨	٣٤٧
٢٥	٦٠٨٦,٤٣	١١٠	٥٩٧٦	٦٣٢٨	١٠٩	٦٢١٩
٢٦	٢٦٨٦	١٨٢	٢٥٠٤	٢٧٧٦	١٧٨	٢٥٩٨
٢٧	٩٧,٥٥١	٥٠٥	-٤٣٧	٧٠	٥١٢	-٤٤٢
٢٨	٣٠٠٣,٥٧	١٧٦	٢٨٢٧	٣١٢٨	١٧٣	٢٩٥٥
٢٩	٩١٨٦	٦٦٢	٨٥٢٤	٩٩٨٨	٦٠٤	٩٣٩٤
٣٠	١٠٨	١١٣٣	-١٠٢٥	١٠٨	١١٣٣	-١٠٢٥
٣١	٤٧٤١٤	٦٥٤١	٤٠٨٧٣	٤٦٤٨٥	٦٥٠٩	٣٩٩٧٦
٣٢	١٢٧٤١	١٩٢٩١	-٦٥٢٠	١١١٦٥	١٨٧٦٩	-٧٥٥١
٣٣	٢٨١٦٨٥	٩٩١	٢٨٠٩٩٤	٢٩٠٤٩٨	٧٠٤	٢٨٩٧٩٤
٣٤	٣٣٧٠٨٩	٢٤٩٥٦	٣١٢١٣٣	٣٤٦٩٢٩	٢٦٠٨٣	٣٢٠٨٤٦

تابع جدول رقم (٢)

يوضح المقارنة بين العرض والطلب وحجم الفجوة (العرض – الطلب)

السنوات رقم(٠) الكلية	٢٠١٢		
	العرض	الطلب	الفجوة
١	٥٧٦٤٩	٠	٥٧٦٤٩
٢	٨٨٤٧٣	٤٢٠٣	٨٤٢٧٠
٣	٣٤٣٩٦	١٣٧	٣٤٢٥٩
٤	٥٨٥١٩	٠	٥٨٥١٩
٥	٩٨٠	٠	٩٨٠
٦	٤٧٨٩	١١	٤٧٧٨
٧	١٠٠٥	١٤٦	٨٥٩
٨	٣٠٠	٠	٣٠٠
٩	١٠٦	٨	٩٨
١٠	٩٣٥	٠	٩٣٥
١١	١٤٣٨	٢١٠١	٦٦٣-
١٢	٢١٦٨	٦٤٠٧	٤٢٣٩-
١٣	٤٩٢٩	١٢١	٤٨٠٨
١٤	١٣١٨	٢	١٣١٦
١٥	١١٦٤	٥٦١	٦٠٣
١٦	٢٣٠٦	٣٥٩	١٩٤٧
١٧	٧٩٣٨	٣٧٩	٤٦٠٩
١٨	١١٨١٧	٢٧٦	١٢٥٤٠
١٩	٢٩٣٠	١٤٩	٢٧٨١
٢٠	٣٢١٠٣	٦٧٩٠	١٥٣١٣
٢١	٥٠٧٣	٩٩٠	٤٣٨٣
٢٢	٢١٢٦٠	١٨٥	٢١٠٧٠
٢٣	٤٩٥٣	٣٢٩	٤٦٢٤
٢٤	٤٩٦	١٣١	٣٦٥
٢٥	٦٥٦٩	١٠٧	١٤٦٢
٢٦	٢٨٦٧	١٧٤	٢٦٩٣
٢٧	٧٢	٥١٩	٤٤٧-
٢٨	٣١٥٣	١٧٠	٣٠٨٣
٢٩	١٠٨١٠	٥٤٦	١٠٢٦٤
٣٠	١٠٨	١١٣٣	١٠٢٥-
٣١	٤٥٥٥٦	٦٤٧٧	٣٩٠٧٩
٣٢	٩٥٩٠ ٠	١٨١٧٢	٨٥٨٢-
٣٣	٢٩٩٣١٢	٧١٧	١٩٨٥٩٥
٣٤	٣٠٦٧٧٠	٢٧٢١١	٢٢٩٥٥٩

جدول رقم (٣)

توزيع الطلب على العمالة بحسب القطاعات عام (٢٠٠٨) حسب التوزيع الهيكلي للطلب لعام ٢٠٠٥

القطاعات الكليات	استغلال مناجم ومحاجر	تجارة الجملة والتجزئة	زراعة	انشطة العقارات	خدمات المجتمع	كهرباء	المطاعم	النقل	صحة	تشييد	وساطة مالية	التعليم	صناعة
١	٠	٠	٠	٢٠	٥	٠	٠	١	٢٢	٠	٠	١٣	٠
٢	٢	٠	٦٠	٥٦٠	٩٣	٣٥	٢٥٧	٧٥٧	١٣٠	٢٥٩	١٠٢٣	٥٤	١٣٩٨
٣	٠	٠	٢	١٠٤	٢	٠	١٠	٣٤	٠	٧	١٤	٢	١٧
٤	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١٢٩	١
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٠	٠	٠	٧	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠
٧	٠	٠	٠	٤	٦	٠	٠	١٢١	٠	٠	٠	٤	٤
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	٠	١٣١	١٨	٣١	٦	٠	٢١٣٤	١٠٧	٤	١٨	٠	٤	٢١٩
١٢	٠	١٦٦	٠	٣٦	٤٦	٠	٥٢٩٦	١٤٩٢	١٥	١٠	٠	٦	٤٤١
١٣	٠	٢	٠	٢٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٦	٠
١٤	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٠	٠	٠	٠	١٥	٠	٠	٠	١٥٤	٠	٠	١٨٨	٠
١٦	٠	١٨٥	٤	١٠٦	٤	٠	٤	٦	٠	٨	٢٥	١٧	١٩
١٧	٠	٠	٠	٠	٣٥	٢	٧٠	٠	٢٩٩٤	٠	٠	٨٢	٩٦
١٨	٠	٠	٠	٠	١٧	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٤١٤
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	١٣٤	٠	٠	٠	٠
٢٠	٣٣	٠	٨٠	٤٨٥	١٢٢	٥٤	١٥٤	٤٥٩	٧١	٧٤٦	٢٦	١١١	٤٣٦٧
٢١	٠	٠	٣٦٧	٢	٢	٤	٧٥	١٥	٦	٢	٠	٠	٢٢٨
٢٢	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٢	١٠	١٥	٣٧	٦	١٨١
٢٣	٠	٠	٢١٣	٠	٢٣	٠	٩	٠	١٢	٠	٠	٠	٢٠
٢٤	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٥
٢٥	٠	٠	٠	٠	١٠١	٠	٠	٦	٧	٠	٠	٠	٠
٢٦	٢	٠	٠	٣٠	٧	٠	٠	٠	٠	١٠	٠	٠	١٤٢
٢٧	٠	١١٣	١٨٧	٠	٠	٠	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٠
٢٨	٢٨	٠	٥٦	٠	٧٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨
٢٩	٠	٠	٣	١٤٩	١١	٠	١٣	١٣٥	٥	٢٤	٥٢	١٣٢	٢٥٤
٣٠	٠	٠	٢٤	٢٤٧	٠	٠	٠	٣٤	٠	٨٢٠	٠	٩	٠
٣١	١٦	١٧٩٢	١١	٤٤١	١٤٤	١٦	٧٦٥	١١١٩	٢١٨	٣٢٤	٤٣٧	١١٧	١٢٠٤
٣٢	٨٢	١٧٨٦	٤٥	٤٩٩	٢٧٩	١٤٩	١٧٠	٤٥٣	١٤٥١	٤٧٦	١٦	١٦٥	١٤٧٨٠
٣٣	٠	٢٣٦	٠	١٣٤	٨	٠	٠	٥٥	٣٠	٦	٥٣	٣٨	١٠٤
٣٤	٨٥	٢٢٧٨	٤٨	٤١١	٦٠	٠	٠	٢٣٠	٣٢	١٩١	٠	٥	١٩٣٦٢

تابع جدول رقم (٣)

توزيع الطلب على العمالة بحسب القطاعات عام (٢٠٠٥) حسب التوزيع الهيكلي للطلب لعام ٢٠٠٥

القطاعات الكثيفة	استغلال مناجم ومحاجر	تجارة الجملة والتجزئة	زراعة	انشطة المالية	خدمات المجتمع	كهرباء	المطاعم	النقل	صحة	تشييد	وساطة مالية	التعليم	صناعة
١	٠	٠	٠	٦	١	٠	٠	٠	٦	٠	٠	٤	٠
٢	٢	٠	٥٨	٥٤٦	٩٠	٣٤	٢٥١	٧٣٩	١٢٧	٢٥٢	٩٩٩	٥٣	١٣٦٤
٣	٠	٠	٢	٩٦	٢	٠	٩	٣١	٠	٧	١٣	٢	١٦
٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٠	٠	٠	٧	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠
٧	٠	٠	٠	٤	٦	٠	٠	١٢٢	٠	٠	٠	٤	٤
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	٠	١٢٤	١٧	٣٠	٥	٠	٢٠٢١	١٠١	٣	١٧	٠	٣	٢٠٨
١٢	٠	١٦٢	٠	٣٥	٤٥	٠	٥١٧٠	١٤٥٧	١٤	١٠	٠	٦	٤٣٠
١٣	٠	٢	٠	٢٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٧٦	٠
١٤	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٠	٠	٠	٠	١٤	٠	٠	٠	١٤٨	٠	٠	٤٧٠	٠
١٦	٠	١٨٢	٤	١٠٥	٤	٠	٤	٦	٠	٨	٢٥	١٧	١٩
١٧	٠	٠	٠	٠	٣٥	٢	٧٠	٠	٢٩٩٤	٠	٠	٨٢	٩٦
١٨	٠	٠	٠	٠	١٨	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٢٣٠
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	١٣٥	٠	٠	٠	٠
٢٠	٣٣	٠	٨١	٤٨٦	١٢٢	٥٥	١٥٥	٤٦٠	٧٤	٧٤٨	٢٦	١١١	٤٣٨٠
٢١	٠	٠	٣٦٦	٢	١	٤	٧٥	١٥	٦	٢	-	٠	٢١٧
٢٢	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٢	٩	١٤	٣٤	٥	١٦٩
٢٣	٠	٠	٢٢٣	٠	٢٤	٠	٩	٠	١٢	٠	٠	٠	٢١
٢٤	٥	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١٨
٢٥	٠	٠	٠	٠	١٠٠	٠	٠	٥	٧	٠	٠	٠	٠
٢٦	٢	٠	٠	٢٩	٧	٠	٠	٠	٠	١٠	٠	٠	١٣٩
٢٧	٠	١١٤	٠١٨٩	٠	٠	٠	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٢
٢٨	٢٨	٠	٥٥	٠	٦٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨
٢٩	٠	٠	٣	١٣٨	١٠	٠	١٢	١٢٥	٤	٢٢	٤٩	١٢٢	٢٣٥
٣٠	٠	٠	٢٤	٢٤٧	٠	٠	٠	٣٤	٠	٨٢٠	٠	٩	٠
٣١	١٦	١٧٨٣	١١	٤٣٩	١٤٣	١٦	٧٦٢	١١١٣	٢١٧	٣٢٣	٤٣٥	١٨٦	١١٩٩
٣٢	٨٠	١٧٣٨	٤٤	٤٨١	٢٧١	١٤٥	١٦٥	٤٤١	١٤١٢	٤٦٣	١٦	١٦٠	١٤٣٨
٣٣	٠	٢٤٠	٠	١٣٦	٩	٠	٠	٥٦	٣٠	٦	٥٤	٣٩	١٠٦
٣٤	٨٩	١٣٩١	٥١	٤٣١	٦٣	٠	٠	٢٤١	٣٤	٢٠٠	٠	٥	٢٠٢١٣

تابع جدول رقم (٣)

توزيع الطلب على العمالة بحسب القطاعات عام (٢٠١٠) حسب التوزيع الهيكلي للطلب لعام ٢٠٠٥

القطاعات الكثيفة	استغلال مناجم ومحاجر	تجارة الجملة والتجزئة	زراعة	انشطة المقارات	خدمات المجتمع	كهرباء	الطعام	النقل	صحة	تشييد	وساطة مالية	التعليم	صناعة
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	٢	٠	٥٧	٥٣٤	٨٨	٣٣	٢٤٥	٧٢٢	١٢٤	٢٤٧	٩٧٦	٥٢	١٣٣٣
٣	٠	٠	٢	٨٨	٢	٠	٨	٢٩	٠	٦	١٢	٢	١٤
٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٠	٠	٠	٧	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠
٧	٠	٠	٠	٤	٦	٠	٠	١٢٤	٠	٠	٠	٤	٤
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	٠	١١٧	١٦	٢٨	٥	٠	١٩٠٦	٩٥	٣	١٦	٠	٣	١٩٦
١٢	٠	١٥٦	٠	٣٤	٤٤	٠	٤٩٩٧	١٤٠٨	١٤	١٠	٠	٦	٤١٦
١٣	٠	٢	٠	٢٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٦	٠
١٤	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٠	٠	٠	٠	١٤	٠	٠	٠	١٤٢	٠	٠	٤٥٣	٠
١٦	٠	١٨٠	٤	١٠٣	٤	٠	٤	٦	٠	٨	٢٥	١٧	١٩
١٧	٠	٠	٠	٠	٣٥	٢	٧٠	٠	٢٩٩٤	٠	٠	٨٢	٩٩
١٨	٠	٠	٠	٠	١٨	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٢٣٦
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	١٣٨	٠	٠	٠	٠
٢٠	٣٣	٠	٨١	٤٨٨	١٢٢	٥٥	١٥٥	٤٦١	٧٤	٧٥٠	٢٦	١١٢	٤٣٩٣
٢١	٠	٠	٣٦٥	٢	٢	٤	٧٥	١٥	٩	٢	٠	٠	٢٢٩
٢٢	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٢	٨	١٣	٣٢	٥	١٥٧
٢٣	٠	٠	٢٣٣	٠	٢٦	٠	١٠	٠	١٣	٠	٠	٠	٢٢
٢٤	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٠
٢٥	٠	٠	٠	٠	٩٨	٠	٠	٥	٧	٠	٠	٠	٠
٢٦	٢	٠	٠	٢٩	٦	٠	٠	٠	٠	١٤	٠	٠	١٣٦
٢٧	٠	١١٦	١٩٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٥
٢٨	٢٧	٠	٥٤	٠	٦٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧
٢٩	٠	٠	٣	١٢٧	٩	٠	١١	١١٥	٤	٢٠	٤٥	١١٢	٢١٦
٣٠	٠	٠	٢٤	٢٤٧	٠	٠	٠	٣٤	٠	٨٢٠	٠	٩	٠
٣١	١٦	١٧٧٥	١١	٤٣٧	١٤٣	١٦	٧٨٨	١١٠٨	٢١٦	٣٢١	٤٣٢	١١٦	١١٩٣
٣٢	٧٨	١٦٩٠	٤٢	٤٧٣	٢١٤	١٤١	١٦١	٤٢٨	١٣٧٣	٤٥٠	١٥	١٥٦	١٣٨٨
٣٣	٠	٢٤٥	٠	١٣٩	٩	٠	٠	٥٧	٣١	٧	٥٥	١٠٨	٤٠
٣٤	٩٣	٢٥٠٤	٥٣	٤٥٢	٦٦	٠	٠	٢٥٢	٣٥	٢١٠	٠	٥	٢١٢٨٥

تابع جدول رقم (٣)

توزيع الطلب على العمالة بحسب القطاعات عام (٢٠١١) حسب التوزيع الهيكلي للطلب لعام ٢٠٠٥

القطاعات الكليات	استغلال مناجم ومحاجر	تجارة الجملة والتجزئة	زراعة	انشطة العقارات	خدمات المجتمع	كهرباء	الطاعم	النقل	صحة	تشييد	وساطة مالية	التعليم	صناعة
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	٢	٠	٥٦	٥٢١	٨٦	٣٢	٣٣٩	٧٠٥	١٢٦	٢٤١	٩٥٣	٥٠	١٣٠٢
٣	٠	٠	٢	٨١	٢	٠	٨	٢٦	٠	٦	١١	٢	١٣
٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٠	٠	٠	٦	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠
٧	٠	٠	٤	٤	٦	٠	٠	١٢٥	٠	٠	٠	٤	٤
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	٠	١١٠	١٥	٢٦	٥	٠	١٧٩٣	٩٠	٣	١٥	٠	٣	١٨٤
١٢	٠	١٥٠	٠	٣٢	٤٢	٠	٤٧٨٠	١٣٤٧	١٣	٩	٠	٦	٣٩٨
١٣	٠	٢	٠	٢٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٦	٠
١٤	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٠	٠	٠	٠	١٣	٠	٠	١٣٧	٠	٠	٠	٤٣٥	٠
١٦	٠	١٧٧	٤	١٠٢	٤	٠	٤	٦	٠	٨	٢٤	١٦	١٠٨
١٧	٠	٠	٠	٠	٣٥	٢	٧٠	٠	٢٩٩٤	٠	٠	٨٢	٩٦
١٨	٠	٠	٠	٠	١٩	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٢٤٢
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	١٤٣	٠	٠	٠	٠
٢٠	٣٣	٠	٨١	٤٨٩	١٢٣	٥٥	١٥٦	٤٦٣	٧٥	٧٥٢	٢٦	١١٢	٤٤٠٦
٢١	٠	٠	٣٦٣	٢	٢	٤	٧٥	١٥	٦	٢	٠	٠	٢٢٥
٢٢	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٢	٨	١٢	٢٩	٥	١٤٤
٢٣	٠	٠	٢٤٣	٠	٢٧	٠	١٠	٠	١٣	٠	٠	٠	٢٣
٢٤	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٢
٢٥	٠	٠	٠	٠	٩٦	٠	٠	٥	٧	٠	٠	٠	٠
٢٦	٢	٠	٠	٢٨	٦	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	١٣٣
٢٧	٠	١١٧	١٩٥	٠	٠	٠	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٧
٢٨	٢٧	٠	٥٣	٠	٩٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧
٢٩	٠	٠	٢	١١٦	٩	٠	١٠	١٠٥	٤	١٨	٤١	١٠٢	١٩٧
٣٠	٠	٠	٢٤	٢٤٧	٠	٠	٠	٣٤	٠	٨٢٠	٠	٩	٠
٣١	١٦	١٧٦٦	١١	٤٣٥	١٤٢	١٦	٧٥٤	١١٠٣	٢١٥	٣١٩	٤٣٠	١١٥	١١٨٧
٣٢	٧٦	١٦٤٢	٤١	٤٥٩	٢٥٧	١٣٧	١٥٦	٤١٦	١٣٣٥	٤٣٨	١٥	١٥١	١٣٥٩٣
٣٣	٠	٢٥٠	٠	١٤٢	٩	٠	٠	٥٨	٣١	٧	٥٩	٤٠	١١٠
٣٤	٩٨	٢٦١٧	٥٥	٤٧٢	٩٩	٠	٠	٢٦٤	٣٧	٢١٩	٠	٥	٤٢٢٤٧

تابع جدول رقم (٣)

توزيع الطلب على العمالة بحسب القطاعات عام (٢٠١٢) حسب التوزيع الهيكلى للطلب لعام ٢٠٠٥

القطاعات الكليات	استغلال مناجم ومحاجر	تجارة الجملة والتجزئة	زراعة	انشطة المطارات	خدمات المجتمع	كهرباء	الطاعم	النقل	صحة	تشييد	وساطة مالية	التعليم	صناعة
١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢	٢	٠	٥٤	٥٠٩	٨٤	٣٢	٢٣٣	٦٨٧	١١٨	٢٣٥	٩٢٩	٤٩	١٢٧٠
٣	٠	٠	٢	٧٣	٢	٠	٧	٢٤	٠	٥	١٠	٢	١٢
٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦	٠	٠	٠	٦	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠
٧	٠	٠	٠	٤	٧	٠	٠	١٢٦	٠	٠	٠	٤	٤
٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٩	٠	٠	٠	٤	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٠
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١١	٠	١٠٣	١٤	٢٥	٤	٠	١٦٧٨	٨٤	٣	١٤	٠	٣	١٧٢
١٢	٠	١٤٢	٠	٣٠	٣٩	٠	٤٥١٩	١٢٧٤	١٣	٩	٠	٥	٣٧٦
١٣	٠	٢	٠	٢٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٦	٠
١٤	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٥	٠	٠	٠	٠	١٣	٠	٠	٠	١٣١	٠	٠	٤١٧	٠
١٦	٠	١٧٤	٤	١٠٠	٤	٠	٤	٦	٠	٨	٢٤	١٦	١٨
١٧	٠	٠	٠	٠	٣٥	٢	٧٠	٠	٢٩٩٤	٠	٠	٨٢	٩٦
١٨	٠	٠	٠	٠	١٩	٠	٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٢٤٨
١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	١٤٦	٠	٠	٠	٠
٢٠	٣٣	٠	٨١	٤٩١	١٣٣	٥٥	١٥٦	٤٦٤	٧٥	٧٥٤	٢٦	١١٢	٤٤١٩
٢١	٠	٠	٣٦٢	٢	٢	٤	٧٤	١٥	٦	٢	٠	٠	٢٢٥
٢٢	٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	١	٧	١١	٢٦	٤	١٣١
٢٣	٠	٠	٢٥٣	٠	٢٨	٠	١٠	٠	١٤	٠	٠	٠	٢٤
٢٤	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢٥
٢٥	٠	٠	٠	٠	٩٥	٠	٠	٥	٧	٠	٠	٠	٠
٢٦	٢	٠	٠	٢٧	٦	٠	٠	٠	٠	٦	٠	٠	١٣٠
٢٧	٠	١١٩	١٩٧	٠	٠	٠	١٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٠
٢٨	٢٦	٠	٥٢	٠	٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٦
٢٩	٠	٥٠	٢	١٠٥	٨	٠	٩	٩٥	٣	١٧	٣٦	٩٢	١٧٨
٣٠	٠	٠	٢٤	٢٤٧	٠	٠	٠	٣٤	٠	٨٩٠	٠	٩	٠
٣١	١٥	١٧٥٧	١١	٤٣٣	١٤١	١٥	٧٥١	١٠٩٧	٢١٤	٢١٨	٤٢٨	١١٥	١١٨١
٣٢	٧٣	١٥٩٥	٤٠	٤٤٦	٢٤٩	١٣٣	١٥٢	٤٠٤	١٢٩٦	٤٢٥	١٤	١٤٧	١٣١٩٨
٣٣	٠	٢٥٤	٠	١٤٤	٩	٠	٠	٦٠	٣٢	٧	٥٧	٤١	١١٢
٣٤	١٠٢	٢٧٣٠	٥٨	٤٩٣	٧١	٠	٠	٢٧٥	٣٩	٢٢٨	٠	٦	٢٣٢٠٩